الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية و تجارة دولية

دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

- دراسة ميدانية بالمعرض الوطني الأول للتجارة الحدودية لولاية الوادي -

من إعداد الطلبة:

✍ **أيمن شباح**

✍ **خليفة شكيمة**

✍ **عبد الجليل بقاط**

تحت إشراف الأستاذة:

د. صالحي ناجية

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
سمية دربال	أستاذ محاضر –أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
صالحي ناجية	أستاذ محاضر –أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
عبد الله عياشي	أستاذ محاضر –أ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

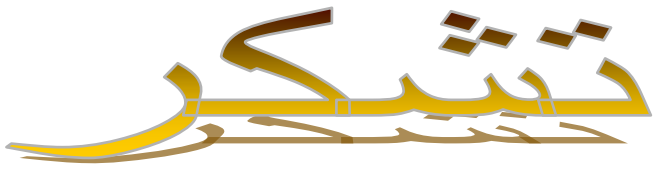

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

امتثالا لقوله تعالى : (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد)

ولقوله صلى الله عليه وسلم:(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فإنا نشكر الله أولا ونحمده، على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، كما نتقدم بالشكر

والعرفان والفضل إلى الأستاذة الفاضلة د.صالحي ناجية التي

تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، حيث لم تدخر جهدا في النصح والتوجيه بملاحظاتها

القيمة والنافعة لتقويم عملنا هذا

إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا خلال مشوارنا الدراسي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد.

إهداء

إلى من قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم: أمك ثم أمك ثم أمك إلى رمز العطاء ونبع الحنان

إلى التي رسمت طريق حياتي بقطرات من دمها... إلى من تحترق في صمت لأعيش...

إلى أغلى شيء في الوجود إلى من علمتني أن العلم ليس له حدود وانه كنز من الخالق

المعبود إلى التي اهتز لتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدميها الجنان... أمي

الحنون حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من علمني أن الحياة كفاح و أن الإرادة سيادة و العمل عبادة و أن كل ثمرة اجنيها إفادة إلى

من صنع مني الرجل الناجح والدي أطال الله في عمره

إلى سندّي في الحياة أخوّي منصف و شمس الدين و زوجته و أولاده ميار ، مرال و يامن

إلى أختي الغالية أمينة و زوجها و أولادها مسلم، سلسبيل و علي

إلى أختي الغالية إبتسام و زوجها و أولادها أيهم و ساجد

إلى كل من يحمل لقب شباح و شاهدي كبيرا و صغيرا

إلى أصدقائي: خالد،عقبة،الهادي،فريد،جلال،هشام،عادل،محمد،هشام،نصر الدين،أمين،فؤاد و محمود

إلى اللذين شاركاني هذا البحث المتواضع الصديقان خليفة و عبد الجليل

إلى جميع زملائي في العمل بالديوان الوطني للمطبوعات المدرسية

إلى جميع طلبة الماستر مالية و تجارة دولية دفعة 2022/2021

أيمن...

إهداء

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ... اما بعد ها قد وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة وها أنا ذا أختم مذكرة تخرج بكل همة ونشاط وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعني ولو باليسير، إلى الأبوين الكريمين والأهل والأصدقاء والأساتذة المبجلين أهديكم مذكرة تخرجي..

مرت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضل من الله

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام....أمي الحبيبة

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته...والدي العزيز

إلى أخي عثمان وأخواتي كل واحدة بإسمها اللذين كانو بمثابة العضد والسند في الحياة إلى نصفي الثاني من ملأت حياتي بهجة و سرور و صار حبها فالقلب كالجذور و سندي زوجتي الغالية و إلى إبنتاي ترتيل عائشة و الكتكوتة وقار التي كان لها نصيب ان يذكر اسمها في هذا الإهداء الذين كان لهم الدور الاكبر في مساندتي معنويا..

إلى أصدقائي الأعزاء بأسمائهم : يحي،محي الدين،بشير،أحمد،عادل،علي و حمزة..

إلى جميع طلبة الماستر مالية و تجارة دولية دفعة 2022/2021

خليفة..

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على المصطفى و على آله و صحبه و من اهتدى

أهدي هذا العمل المتواضع الذي تفانيت و اجتهدت في اعداده

إلى من رسمت لي درب حياتي و كانت سراجي الذي أضاء ظلمة أيامي..إليكي يا أغلى

جوهرة يا أعذب كلمة نطق بها لساني ....أمي الغالية حفظها الله

إلى من سعى و شقى في سبيل راحتي..إلى سندي و دعمي في الحياة ..أبي العزيز

إلى كل أخوتي و أخواتي كل باسمه

إلى جميع زملائي في مرحلتي الدراسية من الابتدائية إلى الجامعة

إلى جميع الأصدقاء الذين تعرفت عليهم و كانوا سندا لي كل باسمه

إلى كل من يحمل لقب بقاط

إلى جميع طلبة الماستر مالية و تجارة دولية دفعة 2022/2021

عبد الجليل..

الملخص :

تساهم تجارة الحدود بشكل فعال في التنمية المحلية و هذا بتوفير بعض السلع الاولية لسكان المناطق الحدودية نظرا لخصوصيتها و تركيبتها السكانية و الاجتماعية ،كما أنها تفتح مجالا واسعا لتسويق منتجات محلية التي كانت و لا تزال مورد رزق بالنسبة لهم و من خلال هذا التبادل يتم الحصول على منتوجات بأثمان في متناول القدرة الشرائية للمواطنين و هذا عكس اذا تم اقتنائها من الشمال أين تبلغ مبالغ جد مرتفعة.

أوصت الدراسة بضرورة تشجيع و تنويع الصادرات من خلال تعديل النصوص القانونية المؤطرة لنشاط تجارة المقايضة للمنافسة في الخارج و كذلك تنويع الواردات.

كلمات مفتاحية : المقايضة، التنمية المحلية ،تجارة الحدود

Abstract :

Border trade contributes effectively to local development by providing some primary commodities to the people of border areas due to their specificity and demographic and social composition. The products are priced within the purchasing power of the citizens, and this is the opposite if they are purchased from the North where the amounts are very high.

The study recommended the need to encourage and diversify exports by amending the legal texts framing the barter trade activity for competition abroad, as well as diversifying imports.

Key word : Border, Local Development, Barter Trade

الموضوع	رقم الصفحة
تشكر إهداء الملخص قائمة الجداول و الأشكال	
فهرس المحتويات	III-I
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية المحلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية ومراحلها	3
المطلب الأول : ماهية التنمية المحلية	3
1- تعريفات خاصة بتنمية المجتمع المحلي	3
2- ظهور و نشأة فكرة التنمية المحلية	4
3- مبادئ و أهداف تنمية المجتمع المحلي	6
المطلب الثاني: مراحل التنمية المحلية	8
1- مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع	8
2- مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة	9
3- مرحلة رسم الخطة بصفة نهائية	10
4- مرحلة التنفيذ	10
5- مرحلة المتابعة	10
6- مرحلة التقويم	12
المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية و أهم معوقاتها	13
المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية	13
المطلب الثاني: معوقات التنمية المحلية	14
1- المعوقات الديموغرافية	14
2- المعوقات الاجتماعية	15
3- المعوقات الثقافية	15

4- المعوقات النفسية	16
5- المعوقات التكنولوجية	16
6- المعوقات الطبيعية	17
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: دور تجارة المقايضة في تفعيل التجارة الحدودية وتنمية المناطق الحدودية في الجزائر	
تمهيد	20
المبحث الأول: دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية	21
المطلب الأول: مفهوم المناطق الحدودية و أهميتها	21
1- مفهوم الحدود	21
2- خطوات إنشاء الحدود بين الدول	21
3- أهمية الحدود الدولية	22
المطلب الثاني: ماهية تجارة الحدود	23
1- تعريف تجارة الحدود	23
2- أهمية تجارة الحدود	23
3- أهداف تجارة الحدود	24
4- ضوابط عمل تجارة الحدود	24
المبحث الثاني : ماهية تجارة المقايضة وواقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية	24
المطلب الأول: مفهوم تجارة المقايضة	25
1- تعريف تجارة المقايضة	25
2- مميزات تجارة المقايضة	26
3- النصوص المنظمة لتجارة المقايضة	26
4- شروط تجارة المقايضة	27
المطلب الثاني **:** دور تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية و سبل تطويرها للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية	28
1- دور تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية للمناطق الحدودية	28
2- العراقيل التي تواجهها تجارة المقايضة بالمناطق الحدودية	29

3– الاستراتيجية المنتهجة لنهوض بتجارة المقايضة لنفاذ الى أسواق افريقية جديدة مستقبلا	30
خلاصة الفصل	31
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	33
المبحث الأول: تحضير وتنفيذ الاستبيان	33
المطلب الأول: خطوات الدراسة المنهجية	33
1– اختيار منهج الدراسة	33
2– حدود الدراسة	33
3– مجتمع وعينة الدراسة	35
المطلب الثاني: خطوات الدراسة الميدانية	35
1– تصميم الاستبيان	36
2– التنفيذ	36
المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.	37
المطلب الأول: معالجة الاستبيان	37
1– الصدق والثبات لأداة الدراسة	37
2– تحليل نتائج الاستبيان	38
3– تحليل نتائج الفرضيات الفرعية	42
خلاصة الفصل	46
الخاتمة	48
قائمة المراجع	51
الملاحق	53

1- قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع استمارة الاستبيان	37
02	مقياس ليكارت الخماسي	38
03	معامل ألفا كرومباخ	40
04	تنوع العينة حسب العمر	40
05	تنوع العينة حسب المستوى التعليمي	41
06	تنوع العينة حسب الخبرة المهنية	42
07	تنوع العينة حسب المركز الوظيفي	43
08	نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول الاهتمام بالتجارة الحدودية	44
09	نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني تحقيق التنمية المحلية	45
10	اختبار الانحدار البسيط للمتغير التابع والمتغير المستقل	46

2- قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تنوع العينة حسب العمر	41
02	تنوع العينة حسب المستوى التعليمي	42
03	تنوع العينة حسب الخبرة المهنية	43
04	تنوع العينة حسب المركز الوظيفي	44

مقدمة

إن تجارة الحدود عرفت منذ الأزل فقد كانت احتياجات المجتمعات من السلع و الخدمات من الدول المجاورة تتم عبر المقايضة ، و يجري الحديث في الجزائر عن نجاح تجارة المقايضة التي باشرتها الحكومة مع دول الجوار ،خصوصا الجنوبيين مالي و النيجر بشكل جعل الاقتصاديين يفضلونها على التعامل المباشر مع الدول الأوروبية و العربية الأمر الذي دفع السلطات إلى توسيع دائرة المنتوجات المعنية بالعملية ، بالرغم من أنها تشهد اليوم فترة انتقال تنموي حرجة تتزامن و الاضطرابات الامنية التي تعيشها على صعيد ولاياتها الحدودية، ذلك أن هذه الأخيرة تشكل بؤرة توتر اقليمي نتيجة لما تتلقاه من ارتدادات سلبية من دول الجوار بالنظر للاختلال التنموي المتصاعد في شتى المجالات ، و بهذا اضحت الواجهة الوطنية عرضة للاستنزاف الشامل و لقد تبلورت هذه المشكلة من خلال انتشار العديد من الظواهر بما في ذلك التهريب و المخذرات ...الخ، اذ تستدعي هذه الضرورة تظافر الجهود بين الدول المجاورة و الجزائر لإدارة هذه التهديدات و السعي الى تحقيق الاستقرار و الامن.

كما اهتمت الحكومة الجزائرية ايضا بالتنمية المحلية كونها ركن اركان التنمية الشامل و هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الانصاف في توزيع المكاسب و الخبرات بين مختلف الاجيال ، مثلها مثل تجارة المقايضة التي لها دور جوهري في تطوير الاقتصاد ،فهي تعمل عل تلبية احتياجات الافراد و الدول من السلع و الخدمات ، على اعتبار ان تجارة المقايضة تتطلب جهودا ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنها،لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع و تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الأقاليم بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية التي تواجه التنمية المحلية .

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

- **ما هو دور التجارة الحدودية من خلال تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية الجزائر؟**

ولتبسيط الإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ هل تساهم التنمية المحلية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و المجتمع المحلي ؟
- ✓ هل تعمل تجارة المقايضة في تفعيل التجارة الحدودية وتنمية المناطق الحدودية في الجزائر ؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الحدودية و التنمية المحلية في الجزائر ؟

ولمحاولة الإجابة على التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- ✓ تساهم التنمية المحلية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و المجتمع المحلي.
- ✓ تعمل تجارة المقايضة في تفعيل التجارة الحدودية وتنمية المناطق الحدودية في الجزائر .

✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى0.05= sig لدور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية.

- **دوافع اختيار الموضوع:** تنقسم إلى دوافع ذاتية ودوافع موضوعية:

✓ **دوافع ذاتية:** تتمثل فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع التجارة الحدودية و دورها في تحقيق التنمية المحلية .
- نقص الدراسات التي تعالج موضوع التجارة الحدودية.

✓ **دوافع موضوعية:** والمتمثلة فيما يلي:

- محاولة تقديم الدراسة النظرية للتنمية المحلية وتأثيرها على تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع المحلي.
- لفت الانتباه إلى أهمية التجارة الحدودية .
- محاولة معرفة دور تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية للمناطق الحدودية.

- **أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

✓ الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالتنمية المحلية .

✓ تحديد دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية.

✓ استعراض واقع التجارة الحدودية بالمناطق الحدودية الجزائرية.

✓ تحديد دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية .

- **أهمية البحث:** تتمثل في ما يلي :

✓ تتمثل أهمية هذا البحث في تشجيع الطلبة لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا الموضوع.

✓ تفيد نتائج هذه الدراسة في معرفة مدى تأثير التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية.

✓ تساعد هذه الدراسة تحديد دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية .

- **المنهج المتبع:**

بغية الإحاطة بموضوع البحث وجوانبه المختلفة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي في الدراسة النظرية والتطبيقية وذلك لوصف وسرد المعلومات، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي، ومنهج دراسة حالة من خلال تحليل الاستبيان من أجل الوصول إلى النتائج ومناقشتها.

- **أدوات الدراسة :**

لقد اعتمدنا في بحثنا على عدة وسائل نظرية كالكتب و البحوث و المقالات العلمية والرسائل والأطروحات الجامعية في الدراسة النظرية والتطبيقية، أمّا في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وتحليلها والتوصل إلى النتائج.

- **الإطار الزماني والمكاني:** يتمثل فيما يلي:
  - ✓ **مكانيا :** تمثلت الحدود الجغرافية للدراسة بالمعرض الوطني الأول للتجارة الحدودية بالوادي.
  - ✓ **زمانيا :** تتمثل في الفترة الممتدة من 11 الى 13 ديسمبر 2021 .
- **صعوبات البحث:** أثناء إعداد بحثنا واجهتنا عدة صعوبات منها :
  - ✓ نقص المراجع الخاصة بموضوع التجارة الحدودية.
  - ✓ صعوبة ملء الاستبيان من طرف المشاركين في المعرض .
- **هيكل البحث :**

قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول كالتالي:

- ✓ الفصل الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري للتنمية المحلية ولقد احتوى على مبحثين تضمن المبحث الأول ماهية التنمية المحلية ومراحلها وأمّا المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استراتيجيات التنمية المحلية وأهم معوقاتها.
- ✓ الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دور تجارة المقايضة في تفعيل التجارة الحدودية وتنمية المناطق الحدودية في الجزائر ولقد احتوى على مبحثين تضمن المبحث الأول دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية وأمّا المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ماهية تجارة المقايضة وواقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية .
- ✓ الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية ولقد احتوى على مبحثين تضمن المبحث الأول طريقة وأدوات الدراسة وأمّا المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول

تمهيد :

تعتبر التنمية المحلية جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، لأن المشاركة لا تقتصر على مستوى الأفراد و الجماعات و المؤسسات المختلفة، و إنما تتضمن المشاركة على مستوى الأقاليم المحليةمن أجل تحقيق تنمية محلية و الوصول إلى التنمية الشاملة.

لذلك المفهوم الشامل للتنمية باعتبارها عملية تغيير تستهدف قطاعات المجتمع الاقتصاديةو الاجتماعية و الثقافية و السياسية أيضا، و تتم وفقا لأهداف محددة نابعة من احتياجات المواطنين و من قدرات و إمكانات المجتمع و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من اجل التعرف على ما يتعلق بالتنمية المحلية من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية ومراحلها

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية وأهم معوقاتها

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية ومراحلها

المطلبالأول : ماهية التنمية المحلية

سوف نستهل العرض بتحديد مفهوم المجتمع المحلي و أسس تنميته. باعتبار أن هذا التحديد يعتبر مدخلا للإحاطة بأهم العوامل المؤثرة في إنجاح التنمية فيه.

1- تعريفات خاصة بتنمية المجتمع المحلي

تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها من ناحية الحجم، الخصائص العامة للمجتمع مثلا: مجتمعات ريفية، مدن مزدحمة بالسكان، مدن صغيرة.لهذا سنحاول التعرف على تنمية هذه المجتمعات كل حسب خصائصه.

1-1-المجتمع المحلي:

و يعرف كل من "ماكيفر" و بيج" (PAGE , MACIEVER) "أن المجتمع المحلي جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة العدد يعيش الأفراد فيها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية، و فيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها بداخلها[1]".

بهذا التعريف فان المجتمع المحلي يقوم على أساسين الأول: الإقليم الذي يشغله والثاني: المصالح المشتركة و التكامل.

و دراسة المجتمع المحلي هي: "محاولة لفهم ووصف جماعة من الناس الذين يقيمون في منطقة جغرافية محددة و يشاركون في بعض الأنظمة العامة، و يشعرون بأن المدارس المحلية و المحلية و الشوارع و الحدائق و المصانع...الخ تنتمي لهم بطريقة ما[2]".

كذلك المجتمع المحلي: "هو نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية و النظامية للأفراد و جماعات و تنظيمات يستهدف إشباع حاجياتهم من خلال تكوين علاقات متبادلة لبناء نسق كلي لذلك فهو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي"[3]

و هكذا يمكننا من تحديد طبيعة التنمية في هذا المجتمع أي أنها مجموعة من العمليات التي تستهدف مساعدة المجتمع المحليو تحسين ظروفه المعيشية و توفير مزيد من الرعاية للمواطنين سواء في الحاضر أو المستقبل.

1-2-التنميةالمحلية أو تنمية المجتمع المحلي:

[1] علية سماح، مساهمة مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، 2004/2003، ص:8.

[2] علي عبد الرزاق جيلي و آخرون، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:98.

[3] سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 16.

تعرف التنمية المحلية على أنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناءا على مبادرة المجتمع إذا أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرات تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثهاو استشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"[1]

كما تعرف على أنها: "هي النهوض بالمجتمعات المحلية بقطاعيها الريفي و الحضري على اعتبارات تنمية المجتمعات المحلية هي جزء من التنمية القومية يدل على نجاحها، فهي تمثل نوع من تقسيم العمل إذا كان المجتمع مترامي الأطراف و متعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد المختلفة[2]"

و قد نظر بعض الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي باعتباره عملية تعليمية و تنظيمية، و يقصد بالعملية التعليمية تغيير اتجاهات و سلوك أعضاء المجتمع المحلي على اعتبار أن هذه الاتجاهات قد تقف عقبة في سبيل التغيير، أما العملية التنظيمية فيقصد بها محاولة إعادة توجيه المؤسساتو الهيئات القائمة و خلق مجالات جديدة من النشاط و المؤسسات بما يتفق و الظروف و الحاجات الجديدة".

و في سنة 1956 قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريف لتنمية المجتمع المحلي لقي إقبالا كبيرا من جميع العاملين في التنمية، و هو تعريف معترف به دوليا و ينص على "أن تنمية المجتمع عبارة عن العمليات التي يمكن توجيه جهود الأهالي و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية و لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها قدر المستطاع" [3]

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو من جانب الممارسة و حتى من جانب الدعم المادي الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة.أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم كما جعلها تتحسن و تتطور من خلال المتابعة المستمرة للباحثين في مجالات التنمية للوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية و القومية أو الوطنية.

2- ظهور و نشأة فكرة التنمية المحلية[4]

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن العشرين حيث يرى الكثير ممن أرخوا لمفهوم تنمية

[1] رشيد احمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص: 19.
[2] زموري زينب، مظاهر التريف المدن و أثرها على التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، 2005/2004، ص: 84.
[3] www .un.org/ar/development. 2022/01/08، 14:53.
[4] شاوش إخوان جهيدة، المجتمع المدني و التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر،2004/2003، ص :43.

المجتمع المحلي أنه من الممكن أن ترتد بأصولها الأولى إلى العقد الثاني من القرن العشرين و ما بعده في إشارة منهم إلى العديد من السياسات و البرامج، و الجهود التي تبنتها الحكومات و الهيئات التطوعية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في المستعمرات البريطانية في الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر و التي استهدفت جميعها تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية الريفية و رفع مستويات الحياة الاجتماعية.

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944و ذلك عندما رأت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحليو اعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة ، و في هذا السياق ألقي إلى المؤتمر الصيفي الذي عقده مكتب المستعمرات البريطانية كامبردج (Cambridge) في إنجلترا عام 1954لمناقشة موضوع التنمية و أوصى المؤتمر بضرورة تنمية المجتمع المحلي. غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية المحلية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمارو تحصلت على استقلالها حوالي منتصف الخمسينيات، و من هنا فقد بدأت العديد من الدول النامية تتبنى فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية و برنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول و ذلك من خلال الجهود الذاتية للمواطنين.

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية و فعالية التنمية المحلية منذ هذه الفترة و قد نالت اهتماما خاصا من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية و في سنة 1955أصدر المجلس الاقتصاديو الاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع"التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي".

إذا كانت تنمية المجتمع المحلي قد نشأت من خلال الخبرات في المناطق الريفية فإنها قد امتدت لتشمل المجتمعات الحضرية سواء في الدول النامية أو المتقدمة، و في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1957عن الوضع الاجتماعي في العالم ألقي الضوء على مشاكل التحضر و هكذا بدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية الحضرية بعد أن كانت الأمم المتحدة تركز في البداية على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية و كان اهتمامها ينصب على إستراتيجية التحديث كعملية و على تنسيق الخدمات في الزراعة و الصحة و التعليم و الرعاية الاجتماعية.

لقد أصبحت الأمم المتحدة و على أثر ما تجمع لديها من خبرات تعي أن القيمة الأساسية لبرامج التنمية المحلية لا تكمن في مجرد إنجاز تحسينات واقعية و إنما في إحداث تغيرات في اتجاهات الناسو خاصة التغلب على اتجاهات اللامبالاة و التشكك التي كانت تعتبر المعوق الرئيسي لتحقيق نمو اقتصادي.

و من ناحية أخرى اقترح مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم المتحدة أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما ذهبوا

إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الحقيقية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها، وفي تقرير الأمم المتحدة لسنة 1961 عن الوضع الاجتماعي في العالم أشار بشكل خاص إلى مشكلة التوازن بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد النتائج التي أظهرتها الدراسة التي قامت بها هذه الهيئة حول برامج التنمية في هذه الدول اتضح أنها تركز أهدافها على الجانب الاجتماعي لذلك فقد ألقت الضوء على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاجتماعية على غرار التنمية الاقتصادية للمجتمع وفي سنة 1963 ناقش خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية علاقة تنمية المجتمع المحلي بالتخطيط عموما والترتيبات التنظيمية المختلفة لمشروعات التنمية المحلية واقترحوا أساليب متعددة لدعم التأثير الاقتصادي و الاجتماعي لتنمية المجتمع المحلي.

وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية ولذلك حاول تقريرها لسنة 1967 التأكيد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطات العليا.

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة و حتى من جانب التدعيم المادي و الفني الذي قدمته للمجتمعات التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال أعطى للتنمية المحلية انتشارا واسعا في مختلف أرجاء المعمورة كما جعل استراتيجيات هذه التنمية تتحسن و تتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء و الباحثين المتخصصين في مجالات التنمية للعملية التنموية على مستوى المجتمعات المحلية و محاولة الاكتشاف المستمر لعيوب الأساليب الممارسة في التنمية المحلية و محاولة تداركها و إيجاد الحلول لها و كذا العراقيل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المحلية بنجاح و الوصول إلى التكامل بين التنمية المحلية و القومية.

3- مبادئو أهداف تنمية المجتمع المحلي

3-1- مبادئ التنمية المحلية

من خلال العرض السابق لتعاريف المجتمع المحلي يتيح لنا الفرصة لاستخلاص أهم العناصر التي ترتكز عليها التنمية المحلية و هذه العناصر صاغتها الأمم المتحدة في تقرير لها سنة 1955 و قد اشتمل على العناصر التالية[1]:

1. يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة من الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع المحلي أي أن المشاريع من برامج التنمية المحلية يجب أن تهدف حقا على إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات والنابعة من واقعهم و ليستمملاة عليهم.

[1] علية سماح، مرجع سابق، ص:8.

2. تحسين المجتمعات المحلية يتحقق من خلال جهود و عمليات جماعية مترابطة أي أنها تتطلب برامج متعددة الأهداف، هذا يعني أن برامج التنمية يجب أن تشمل على تحسينات في كل المجالات كالصحة، الزراعة، التعاونيات، الخدمات الصناعة...
3. تكامل المشروعات و التنسيق بين أعمالها بحيث لا تصبح متكررة و أيضا إحداث التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إحداث تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس.
4. اشتراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير و العمل على وضع و تنفيذ برامج التي تهدف إلى النهوض بهم و ذلك عن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة و تدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية كالادخار و الاستهلاك[1].
5. التنسيق بين الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع و تضافر جهودها و تكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود و زيادة التكاليف.

3-2- أهمية التنمية المحلية و أهدافها

أولا: أهمية التنمية المحلية: على الرغم من النتائج الايجابية التي قد تنجم عن التنمية الوطنية(القومية) على المستوى العام بارتفاع الدخل القومي أو الفردي مثلا ارتفاع نسب تقديم الخدمات في المجتمع إلا أنها في الواقع لا تضمن عدالة التوزيع بهذه النتائج الايجابية على جميع المستحقين لها، من هنا فان أهمية التنمية المحلية تتجلى من عدة نقاط أهمها:[2]

1. تقوم برامج تنمية المجتمع المحلي بتوفير وسائل لسد الثغرات أو إقامة المعايير بين التخصصات المختلفة للمساهمة في برامج التنمية القومية.
2. تحقق تنمية المجتمع المحلي التكامل بين الجوانب الاجتماعية و الاقتصاديةعلى المستوى المحلي،والحد من العزلة لبعض المجتمعات للاستفادة من نتائج برامج التنمية القومية.
3. في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية القومية و الحد من المعوقات التي قد تقف أمام هذه البرامج.
4. تساهم التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المحلية مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة المشكلات الجديدة أو بمعنى آخر أن التنمية المحلية ترفع جزاء من العبء عن كاهل الدولة.

[1] لبعل آمال، آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر، 2004/2003، ص:23.
[2] شاوش إخوان جهيدة، مرجع سابق، ص ص:47، 48.

5. تجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات و معطيات المجتمع. و هذا ما يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية على المستوى القومي.
6. توفر برامج التنمية المحلية المناخ الملائم لتنفيذ برامج التنمية القومية بما يسمح بالتوافق الايجابي للتغير الاجتماعي المقصود الذي تهدف إليه برامج التنمية بصفة عامة، و تعتبر هذه الأمور من التسهيلات الأساسية لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.

إن هذه الأهمية للتنمية المحلية التي بدأت الدول النامية على الخصوص تدركها جعلت العديد منها تعيد النظر في سياستها التنموية التي طالما همشت المجتمعات المحلية و عرضتها للإهمال الشديد مكتفية بالتركيز على العائد التنموي القومي بغض النظر عن عدالة توزيعه و مدى بلوغ الخدمات و المشاريع إلى مستحقها.

ولقد اهتمت الأمم المتحدة بدورها بقضية التنمية المحلية اهتماما بالغا منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، و كانت بذلك مساهمتها الكبيرة في انتشار فكرة تنمية لمجتمع المحلي على المستوى الدولي و كذا في تطويرها و تقنينها من خلال مجهودات منظماتها المختلفة.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية[1]: تسعى التنمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع و يتوقف مدى التحسين على تقبل أعضاء المجتمع لتبني المشروع، و تواجد و تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل و إدارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع.
2. تجسيد الكل التكاملي للمشاكل المحلية، فالتكامل الذي يكون بين أفراد المجتمع و بين المؤسسات العاملة يكون الأساس في نجاح الحلول للمشاكل المحلية، و هذا طبعا يتطلب إجراء لتنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات و مراعاة مبدأ الشمول و التوازن.
3. الزيادة في الدخل القومي، إذ أن الهدف الأساسي الذي يدفع البلاد المختلفة إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض المستوى المعيشي مع الزيادة في أعداد سكانها، و لا سبيل إلى القضاء على الفقر إلا بزيادة الدخل القومي الذي بدوره تحكمه مجموعة من العوامل و الإمكانيات المادية و زيادة السكان.
4. رفع مستوى المعيشة و قد يعوق تحقيق هذا الهدف عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

1 علية سماح، مرجع سابق، ص:8.

5. تقليل التفاوت في الدخول و الثروات، إذ أنه باستحواذ نسبة قليلة من المجتمع على نصيب عال من الدخل القومي، بينما غالبية المجتمع يحصل على نسبة بسيطة جدا.
6. تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية و هذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي لهو إشعاره بأنها عنصر مهم و فعال في مجتمعه و أنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات و خاصة إذا كانت تمس الاحتياجات و النقائص التي يعاني منها.
7. تعزيز القدرات العامة للمجتمع لبناء الهياكل القاعدية و شق الطرقات و استصلاح الأراضي و غيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع[1].

المطلب الثاني:مراحل التنمية المحلية

حدد تايلور خمس خطوات لعملية التنمية المحلية وهي كمايلي:

المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع-التخطيط المنظم-التعبئة الشاملة-محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي-محاولة تغذية المشاريع بعضها ببعض وتفصيلا لهذه الخطوات يمكننا شرحها في المراحل التي تمر بها عملية التنمية المحلية كمايلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع وتشمل ما يلي:[2]

1. المناقشة المنظمة مع الجماهير

بحيث يقوم المشرف بمناقشة مشروعه التنموي مع أفراد المجتمع موضحا بذلك فائدتهوأهدافه والدور المنوط بهم، وأن يتعرف على آرائهم حول المشروع، وعادة ما تتم هذه المناقشة سواء بالاتصال بجميع المواطنين أو الاقتصار على القادة المحليين للمجتمع.

2. كسب ثقة الأهالي

وتكون بتحلي المشرف ببعض الصفات والخصائص الاجتماعية منا ترتبط بالمجهودات التي يبذلها و الإنجازات التي حققها للمجتمع ومدى نجاحها، فهذا كله يؤدي إلى تدعيم الثقة بينه وبين الأهالي من جهة وازدياد ثقتهم بأنفسهم من جهة أخرى مما يزيد من فعالية مشاركتهم الإيجابية.

[1] موسى اللوزي، **التنظيم و إجراءات العمل**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص:37.

[2] زموري زينب، مرجع سابق، ص ص:90، 91.

3. التعرف على المجتمع

وهذا يعني ضرورة التعرف على جميع الجوانب المكونة للمجتمع الاقتصادية، الاجتماعية، والسكانية...الخ، للتمكن من التعرف على الأشخاص والجماعات التي يمكن أن تدعيم الأهداف التنموية للمشروع ونبدأ الصراع والنزاع.

4. تقويم جهود التنمية المحلية

وهذا يعني تقويم المشاريع التنموية السابقة، من حيث تحقيقها لأهدافها ومشاركة المواطنين فيها، وكذا الوقوف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أحاطت بتنفيذها.

5. تشكيل جهاز التنمية

ويتم تكوين هذا الجهاز من بعض العاملين في المؤسسات الحكومية والأهلية وقيادات المجتمع الشعبية، ذات التأثير والنفوذ والسمعة الطيبة، وبواسطة هذا الجهاز يمكن تحقيق أهداف التنمية.

6. التأكد من كفاءة الجهاز

وذلك بقيام المشرف ببلورة مشروع تنفيذي بسيط الهدف منه اختيار الجهاز ومدى كفاءته، وفي نفس الوقت إشعار المواطنين وخلق التطلعات لدى المواطنين، وتعتبر أساسية خاصة بالمجتمعات الريفية، حيث تسود بعض القيم السلبية، كما أن هذه الخطوة متعلقة بنجاح المشرف في كسب ثقة المواطنين، وكذا نجاحه في تنفيذ المشروع الأول، لأن هذا النجاح من شأنه أو يؤدي إلى المشاركة الواسعة للمواطنين، فقد وجدد الأخصائيين أن نجاح المشروع الأول يتوقف عليه استمرارية ونجاح برامج التنمية ومشاركة المواطنين فيها.

المرحلة الثانية:وهي مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة[1]:

ويتم في هذه المرحلة التصميم المبدئي للخطة التنموية، وذلك عن طريق جمع البيانات الأساسية، واقتراح الأهداف المبدئية للخطة بصورة واقعية تعبر عن حاجات المجتمع، كما يتم في إطار هذه المرحلة أيضا تحديد أهداف الخطة التي ينبغي أن تشمل على جانبين رئيسيين هما:

1. إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع، بالإضافة إلى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية والتي يمكن أن تعوق التنمية.
2. تحقيق حاجات المجتمع التي يشكو منها.

[1] زموري زينب، مرجع سابق، ص 92.

كما يعتمد التصميم المبدئي للخطة على مشاركة المواطنين لكي تكون الخطة معبرة عن حاجاتهم ولضمان تفاعلهم معا، ثم يتم عرضها على مجلس إدارة المشروع، ثم على المواطنين على أن يتم مناقشتها بكل حرية.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة رسم الخطة بصفة نهائية[1]:

بعد أن يتم قيام جهاز التخطيط لتنمية المجتمع المحلي بدراسة ما تجمع لديه من آراء المواطنين ومقترحاتهم، ويقوم بأخذها في الحسبان في ضوء الموارد المتاحة وظروف المجتمع وتماشيا مع مبدأ التكامل مع الخطة الشاملة والاتجاهات العامة للدولة، يقوم هذا الجهاز بإعادة دراسة المشروعات بدقة وترتيبها في سلم الأولويات بعد المفاضلة فيما بينها من وجوه متعددة لتوصل إلى إعداد الخطة النهائية، وهذه المفاضلة بين المشروعات يتم تحديدها من حيث نوعيتها وطبيعة الأماكن والأحياء التي تقام بها تلك المشروعات، وأخيرا عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة من تلك المشروعات.

المرحلة الرابعة: و هيمرحلة التنفيذ

وفيها يتم التنفيذ الفعلي لعملية التنمية، وفيها يعمل الأخصائي التنمية على تحقيق مايلي[2]:

استثارة الرغبة في سكان المجتمع لإحداث التغيير ،إحداث التغيير المطلوب،تثبيت التغير واستمراره، كما يتم في هذه المرحلة توزيع المسؤوليات على المواطنين حسب الرغبة والمهارة والاستعداد، فلا يجب أن يستبعد عامل إلى جماعة معينة، إلا إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك حتى لا تثير حفيظة الجماعات الأخرى، كما يجب أن يراعى في توزيع المسؤوليات عدم التدخل والتضارب حتى لا تتم إجراءات وعمليات التنمية، ومن المستحسن الاعتماد على تدريب الأفراد على الأعمال والمهام التي سيمارسونها قبل البدء في العمل.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة المتابعة [3]:

وتهدف إلى التأكد من البرامج تنفذ بالوسائل التي تم الاتفاق في الخطة، والتعرف على اتجاهات

سير العمل ومعدلات أدائه لضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعية، ولعملية المتابعة أهداف منها أنها يمكن أن توفر بعض المعلومات التي كانت من الممكن غير متوافرة في البداية، مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية، ذلك أن المواطن العادي أكثر اتصالا بمجالات الخدمات عنه في مجال الإنتاج، ويمكن تصنيف المتابعة إلى نوعين: متابعة مالية

[1] عبد الهادي جوهري، مرجع سابق، ص ص:84، 85.

[2] عبد الهادي جوهري، مرجع سابق، ص 86.

[3] رشيد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 96، 97.

ومتابعة نوعية، أما من حيث المستوى فيمكن تصنيفها إلى متابعة على مستوى كل المشروعات ومتابعة على مستوى القطاعات الكلية للمجتمع، أما عن فترة المتابعة فمن الأفضل أن ترتبط بمرحلتين من مراحل التنفيذ هما: مرحلة الإنشاء ومرحلة التشغيل، كما يجب أن تعتمد على دقة المعلومات والبيانات التي قدمها المنفذون، وعلى موضوعية هذه البيانات، ويجب أن يشيروا فيها إلى الصعوبات دونما خوف أو خجل حتى لا تتراكم الآثار السيئة.

المرحلة السادسة: مرحلة التقويم[1]:

أما التقويم فهو إدارة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء، إذن فبعد أن يتم تنفيذ المشروع يجب أن تتم عملية التقويم لإدراك فيما إذا حقق هذا المشروع أهدافه أم لا وإلى مدى قد وصل إلى ذلك، وتتم عملية التقويم بإحدى الطريقتين:

1. مقارنة المجتمع الذي تمت فيه عملية التنمية بمجتمع ضابط آخر تتشابه فيه كل العوامل عدا متغير البرنامج وتتم المقارنة بينهما، ثم تستخدم نتائج المقارنة في التقويم.
2. يتم التقويم لمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرنامج، مع قياس اتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم.

و لكي يتم تقويم مشروعات التنمية يمكن إتباع الخطوات التالية: تحديد أهداف البرنامج أو المشروع- تحديد أهداف التقويم نفسه- تحديد مكان التقويم-تحديد المناهج المستخدمة- جمع البيانات- تحليل البيانات- استخلاص النتائج.

1رشيد احمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 97، 98.

المبحث الثاني:استراتيجيات التنمية المحلية و أهم معوقاتها

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المحلية

لتحقيق تنمية فعالة يجب الاعتماد على إستراتيجية مناسبة تضمن التوافق بين التنمية الشاملة للمجتمع والتنمية المحلية. لذا فإن رسم أي إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي يفترض تصورا واضحا للأهداف المطلوبة. وحتى يمكننا رسم السياسات التي تتلاءم معها و هذا لا يكون إلا إذا كان لدينا تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي ككل و نوع العلاقات و أنماط الاستهلاك و طبيعة المؤسسات الاجتماعية...الخ.

و من أجل ذلك يستحسن أن نشير إلى ما يلي:[1]

1. الغموض في التصور يؤدي إلى التخبط العشوائي في رسم السياسات، و بالتالي رسم سياسات لا تتلاءم و حاجيات المجتمع، مما ينجم عنه فشل في عمليات التعبئة و بالتالي في المشاركة الشعبية و عليه يجب أن تراعي إستراتيجية التكامل بين جوانب التنمية المختلفة: الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية...الخ
2. أن تكون الإستراتيجية معدة وفقا لرؤية علمية تبدأ من العموميات أولا تنتهي إلى الجزئيات،ومن الملائم أن يعلم مخططو السياسات إلى أن إنهاء المشاكل الكبرى يؤدي إلى إنهاء الكثير من المشاكل الصغرى التي كانت نتاجا هامشيا .
3. يجب أن تأخذ السلطات الحكومية بمبدأ الاعتماد على الذات ولكن من خلال معونة والدعم الحكومي، أي الاعتماد على ما تقدمه السلطات المركزية من المعونات ، وهذا مايسمى الاعتماد على الذات وهذا من خلال تبني العمليات الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وكلها عوامل فعالة للاعتماد على الذات الجماعي .

المطلب الثاني:معوقات التنمية المحلية

تقف في وجه التنمية المحلية العديد من العوائق النفسية الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية والطبيعية وسنحاول التفصيل فيها فيما يلي:[2]

1. المعوقات الديموغرافية:

ويعتبر أحد العوائق التي تقف في طريق خطط التنمية، الزيادة المطردة في معدلات السكان مما يؤدي على عدم بروز الزيادة المحققة في الإنتاج، لذا يجب تحقيق معدلات عالية جدا في الإنتاج والدخل، بحيث تفوق الزيادة السكانية الحاصلة، كذلك فإن هذه الزيادة في الإنتاج والدخل لا يمكن أن تكون لها أثر في العملية التنموية في

1سامية محمد جابر، مرجع سابق، ص: 27 -30.

2عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 72.

المجتمع، إذ لم يكن هناك عدالة في التوزيع، فتركز ثمار التنمية في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع لن يجعل أفراد المجتمع يؤمنون بجدوى التقدم والتنمية، كما أن وجود فوارق كبيرة في التوزيع يعوق من تكوين رأسمال، لأن هذا التفاوت يشجع على سيادة الاستهلاك التفاخري وخاصة بين ذوي الدخول المنخفضة، بتقليدهم لنمط الاستهلاكي لأصحاب الدخول المرتفعة، كما تتسع أيضا بين هؤلاء الذين يرتفعون من طبقة دنيا إلى طبقة عليا في المجتمع، حيث يتطلعون إلى الثروة في العلاقات الاجتماعية.

2. المعوقات الاجتماعية:[1]

إن قابلية سيادة التجديد والتغيير في مجتمع ما تتوقف على بناء ونوعية النظم الاجتماعية التي يتضمنها، فاستحداث نظم لا يعني أبدا اختفاء النظم القديمة أو الأصلية، وما يحدث هو حدوث الصراع بين القديم والجديد، والذي من بين نتائجه إما قبول هذه النظم المستحدثة أو رفضها، إذ لم تتفق وطبيعة وظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن بين العوامل المعيقة مايلي:

النظم الاجتماعية:والتي من بينها نظام الملكية، الذي يقف عائقا أمام برامج ومشروعات التنمية، ونظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي ترتكز التنمية عليها، كذلك فان نظام القرابة يعتبر معوقا من معوقات التنمية خاصة في المجتمعات التي تمثل فيها هذه الالتزامات أهمية كبيرة، فقد يرفض بعض الأفراد الاستفادة من قدراتهم الإنتاجية تهربا من الالتزامات والمسؤوليات التي سوف تقع عليهم تجاه أقاربهم، لذا فإن الكثيرين يفضلون العمل في الخارج هربا من التكاليف الباهظة لهذه الالتزامات، كذلك يعتبر النظام السياسي القائم في المجتمع معوقا من معوقات التنمية، وهذا يتوقف على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومات وهيئات التنمية في تنفيذ المشروعات.

وفي هذا المجال تلعب القيادات دورا مهما، إذا كانت مهيأة ومؤهلة للقيام بهذا الدور، لكن غالبية القيادات في العالم الثالث تؤثر سلبا على عملية التنمية، نظرا لاتسامها بجملة من الخصائص منها: عدم الالتصاق بأبناء المجتمع والتعبير عن مشكلاتهم الحقيقية-السعي وراء تحقيق مصالحهم الشخصية لهم ولأقاربهم-عدم وضوح الأهداف التنموية لديهم وانخفاض مستواهم التعليمي-الاهتمام بتحقيق أهداف السلطة أكثر من الاهتمام برغبات المجتمع والتعايش مع مشكلاته،كذلك فإن تنمية المجتمع تستلزم تدخل السلطة الإدارية لتنفيذ برامج التنمية ،وهذا يعني زيادة سلطة الإدارة والهيئات الحكومية على حساب السلطة التقليدية المحلية، والتي غالبا ما تكون ممثلة في رؤساء الجماعات القرابية ،وفي هذه الحالة تحاول السلطة التقليدية المحافظة على سلطتها ونفوذها برد اعتبارها في المجتمع،

1زموري زينب، مرجع سابق، ص ص:96، 97.

إما بإعاقة المشروعات والبرامج أو بالوقوف مع السلطة الإدارية الجديدة، وهنا يحدث الصراع بين السلطة التقليدية والإدارية، والي تؤدي نتائجه إلى تشتيت اهتمام وجهد أفراد المجتمع وإبعادهم عن الهدف الحقيقي وهو الاهتمام بمجتمعهم.

أما العائق الاجتماعي الثاني، فيتمثل في عدم ثقة المجتمع في التغيرات والتحولات الطارئة والنظر إليها على أنها تهدد استقرارهم وأمنهم، وهذا ما يؤدي بالكثير إلى الوقوف ضد التغير الإيجابي، وتلعب الشائعات دورا كبيرا في تعميق هذا الرفض وهذا الشك، خاصة في الأوساط الريفية نظرا لعدم معرفة المشروعات البرامج وماهية التغيير ونتائجه.

كما تلعب المنزلة الاجتماعية دورا هاما في عملية التنمية من خلال الأدوار التي تلتزم الأفراد القيام بها، وكذلك الأدوار التي ينبغي الابتعاد عنها، كذلك فإن المنزلة الاجتماعية في المجتمعات التقليدية تحدد رفض أو قبول الفرد عمل معين،مثلا في المجتمعات البدوية فإن المنزلة الدونية تكون من نصيب ذلك الذي يقبل العمل بالزراعة، فالعمل الزراعي بالنسبة لهذه المجتمعات يضعف من مكانة ومنزلة الفرد الاجتماعية، ولا شك في أن مثل هذا التصور يؤثر سلبا في الإنتاج الزراعي لهذه المجتمعات، وبالتالي سيكون عائق كبير أمام تنفيذ المشروعات الزراعية التي تتم في هذه المناطق.

3. المعوقات الثقافية:[1]

والتي من بينها العادات والتقاليد، حيث يظهر تأثيرها الفعال في المجتمعات الريفية، حيث يسود التمسك بالقديم والاعتزاز بما تركه الأجداد والإيمان بالقدرية، كل هذا يعيق إنشاء وسير المشاريع التنموية، كذلك فإن للمفقودات دور كبير في إعاقة برامج التنمية خاصة في البلاد النامية كالهند مثلا، حيث يعني شعبها من سوء التغذية والمجاعة، بينما توجد إعداد هائلة من الأبقار يمكنهم الاستفادة منها، وهذا بسبب عبادتهم لها، بالإضافة إلى كل من العادات والتقاليد يمكن للقيم الثقافية أيضا أن تعيق العملية التنموية في المجتمع، فعلى سبيل المثال بالنسبة لعادات الطعام وكيفية إعداده، فالأطعمة الجديدة والغير مألوفة من طرف أفراد المجتمع تكون سببا في رفضها من طرفهم، كذلك بالنسبة للمكانة الاجتماعية التي تحدد نوع الدور في عملية التنمية، والذي يمكن أن يقوم به الفرد، هذا التحديد للدور مستمد من القيم السائدة في المجتمع والتي تمجد الجماعة وتحافظ على وحدتها وتماسكها.

[1] عمر محمد،**تنمية المجتمع المحلي**،www.furat-alwehda.gov.sy 2013/01/11

4. المعوقات النفسية:

تلعب العوامل النفسية دور كبير في تقبل التغيرات والتجديدات المصاحبة لعمليات التنمية، ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات، كما تختلف المجتمعات فيما بينها في إدراكها للجديد وتقبله، فالمجتمعات البدوية والصحراوية، تمتاز بنزعة قوية في مقاومة الأنماط الثقافية الجديدة في حين تقل مقاومة القبائل الزراعية، ويتوقف ذلك على درجة تكيف الثقافة مع البيئة ودرجة التكامل الثقافي، وتتضح مشكلة إدراك الجديد في المقاومة التي تبديها بعض المجتمعات المحلية الريفية لمشاريع التنمية الصحية، كاستخدام الوسائل الحديثة في العلاج وزيارة الطبيب يدل للجوء إلى الطرق التقليدية، إن هذا الرفض لا يقتصر على المجتمعات الريفية فحسب، بل يمتد إلى المجتمعات الحضرية، ويتضح ذلك غي عمليات التوعية التي تقوم بها الهيئات الحكومية لضمان استجابة أفراد المجتمع لها، كبحوث تعداد السكان والبحوث المتعلقة بميزانية الأسرة. [1]

5. المعوقات التكنولوجية:

إن الهوة بين العالم المتقدم والنائي كبيرة جدا في ميدان التكنولوجيا بسبب ما حققته هذه الأخيرة من تقدم كبير أدى إلى زيادة الإنتاجية في دول أوروبا وأمريكا وهذا في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتستمر هذه الهوة إذا لم تبذل الدول جهود مضاعفة للارتفاع مستواها في ميادين الإنتاجية ويرى الخبراء أنه يمكن تدارك هذه الوضعية المزرية، مثلا في ميدان الزراعة إذا تم إدخال تحسينات فنية بسيطة وقليلة التكاليف كاستخدام المبيدات والمخصبات، حيث يمكن أن يرتفع الناتج بنسبة **50%** في ظرف عشر سنوات، لكن هذه الخطوة من الصعب تحقيقها، نظرا لتدني المستوى التعليمي للمزارعين وعدم تمكنهم من الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، كذلك عدم ملائمة الإطار الاجتماعي لها، إذ لا يمكن تحقيق التقدم الاقتصادي، ما لم يكن الإطار الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي حافزين على النشاط والعمل والابتكار وكذلك عدم توافر رأس المال لشراء الوسائل التقنية الحديثة سواء بالنسبة للدولة أو المنتجين.

كما تعاني هذه الدول من عوائق مرتبطة بأجهزتها الإدارية من أهمها –عدم التنسيق الجيد بين الأجهزة العاملة في البيئة–الاعتماد على دراسة احتياجات المجتمع مكتبيا دون الرجوع إلى الواقع الفعلي، عدم توافر القيادات والكوادر الفنية المناسبة، سعي كل جهاز لتحقيق أهدافه الخاصة المركزية في إصدار القرارات.

[1] عمر محمد، مرجع سابق.

6. المعوقات الطبيعية:

كما تعد الظروف الطبيعية معيقا آخر من عوائق التنمية خاصة في المجتمعات التقليدية التي تعتمد على الطبيعة اعتمادا مباشرا، حيث تؤثر الظروف المناخية في نوعية الخضر والفواكه التي تزرع ونظام الدورة الزراعية، كما أن لها دور فعال في تشكيل نظام الملكية والذي يعتبر من أهم معوقات التنمية في المجتمعات التقليدية، فعلى سبيل المثال في قرية" أبيس" كان لزيادة ملوحة التربة وزيادة ملوحة المياه أثر على تنمية الزراعة، حيث أثرت على عمليات الاستصلاح الزراعي، أما بالنسبة للمياه الصالحة للشرب فقد تم الاعتماد على توفير المياه من المناطق المحيطة بأبيس.كما تعاني هذه الدول من عوائق أخرى، مثل عدم كفاية الخدمات في جميع المجالات الصحية، التعليمية، الإسكان، الترفيه، بالإضافة إلى أنه من الممكن أن يكون تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وحاجات المجتمع نظرا لعدم مراعاة خصوصية ظروف المجتمع من حيث الموارد والحاجات.[1]

[1] زموري زينب، مرجع سابق ،ص:98.

خلاصة الفصل:

ما يمكننا استخلاصه من هذا الفصل أن التنمية المحلية، هي جزء من التنمية القومية، وهي تمثل نوعا من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، كما تعتبر مؤشرا هاما على مدى نجاح أو فشل نموذج التنمية المتبنى من طرف السلطات الحكومية، وتبدوا أكثر أهمية في المجتمعات المترامية الأطراف والمتعددة الأقاليم ذات الموارد والإمكانيات المتباينة، ولضمان نجاح عمليات التنمية المحلية، يجب أن يكون هناك تنسيق بين الخطة العامة للمشروعات وبين برامج التنمية المحلية، بحيث تتضمن الخطة العامة المبادئ العامة للمشروعات والبرامج وترك التطبيقات للمحليات، ولتحقيق ذلك يجب تدعيم استقلالية الحكم المحلي من خلال لا مركزية القرار الإداري.

التنمية المحلية لا تنطلق من فراغ ولكنها عملية ترتكز على جملة من المبادئ التي تتعلق بالتنمية كعملية تغيير تستند إلى مبادئ علمية، والمتمثلة في مجموعة الإجراءات التي يجب أن يلتزم بها القائمون على التنمية وغيرهم من ممثلي الأجهزة العامة، ومبادئ تتعلق بها كعملية تكاملية، تستند إلى الشمول الذي يحقق التكامل بين مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، ويضمن المساواة بين أفراد المجتمع وطبقاته،والتنمية ليست عملية عشوائية، بل هي مقصودة وتتبع إستراتيجية محددة لتحقيق أهدافها، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية والثقافية وكذا الأبعاد الوظيفية، التي تربط المجتمع المحلي بالمجتمع الكبير.

الفصل الثاني

تمهيد :

إن لتجارة المقايضة دور في بعث حركية التنمية بالمناطق الحدودية، إذا تم القيام بها حسب الشروط الإقتصادية والأساليب التجارية الحديثة ، هذا الدور الذي تسعى هذه المذكرة لتسليط الضوء عليه لتوضيح العلاقة بين تجارة المقايضة كأحد أشكال تجارة الحدود التي تميز المناطق الحدودية لاسيما الجنوبية منها و أثرها في تحقيق التنمية بالمناطق الحدودية التي تعتبر رهان وتحدى استراتيجي تواجهه الدولة الجزائرية في الوقت الراهن ، وهذا يرجع إلى طول شريطها الحدودي الذي يحد العديد من الدول التي تعرف بعضها أزمات داخلية منها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت لها انعكاسات سلبية على المناطق الحدودية لاسيما مالي و ليبيا ، ولقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن تجارة المقايضة تعتبر ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والأمنية لهذه المناطق بالإضافة الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار باعتبارها تشكل فرص استثمارية مشتركة. ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية**
- **المبحث الثاني : ماهية تجارة المقايضة وواقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية.**

المبحث الأول: دور المناطق الحدودية في تفعيل التجارة الحدودية

ومما لا شك فيه أن العلاقات بين الدول حقيقة ثابتة لا يمكن إنكارها ، تتزايد و تتشعب هذه العلاقات نتيجة التقدم العلمي الذى أعطى فرص أكثر للاتصال والتواصل بين الشعوب ، ويتولد عن وجود هذه العلاقات بين الدول صور من التعاون الاقتصادي والسياحي والعسكري والاجتماعي عبر الحدود ، حيث تمثل التجارة عبر الحدود والتعاون الاقتصادي دوافع لتنمية المناطق الحدودية في الجزائر و خلق بيئة ملائمة لتطوير البنية التحتية ، و الأسواق ، ووسائل النقل وقطاعات اجتماعية أخرى كما تعد التجارة والتعاون الإقتصادي عبر الحدود من الآليات التي تساهم في صنع السلام وتنمية المناطق الحدودية ، ويعد التبادل التجاري والعلاقات الإقتصادية فيما وراء الحدود الأكثر فعالية إذا ما عم السلام والاستقرار الامني والسياسي بين دول المنطقة.

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحدودية و أهميتها

1- مفهوم الحدود : تعتبر الحدود قديمة النشأة في المجتمعات الإنسانية حيث ظهرت مع اعتماد الإنسان على الزراعة ثم تطورت مع الصناعة و التجارة ، و فكرة الحدود هي وليدة رغبة الإنسان في التملك سواء بصفة فردية أو جماعية، و يعود أصل كلمة حدود إلى اللغة الفرنسية القديمة " **bordure** " و التي تعني الخط الأمامي للجيش و كذلك يقصد بها" **خط التماس** "أو" **حافة الشيء** "

و تعرف الحدود في معجم " **لسان العرب :** "الحد هو "الفصل بين شيئين حتى لا يختلط أحدهما بالآخر أو لا يتعدى أحدهما على الآخر " [1]، أما بالنسبة للقانون الدولي فقد عرف الحدود بأنها" **:** الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة " ، أو هي **":** خط وهمي يفصل بين قطعتين من الأرض أحدهما عن الآخر يحدد الحيز المخطط لممارسة الإختصاصات الحكومية للدولة. [2] "

2- خطوات إنشاء الحدود بين الدول : و يمكن تقسيمها إلى أربعة خطوات أساسية كما يلي: [3]

أ- مرحلة تعريف الحد : تتم هذه الخطوة من خلال المعاهدات و الإتفاقات بين الدول.

---

[1] رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، **الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية** :د راسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات - المؤتمر الدولى الأول :تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق .2016/11/17 ، ص 8

[2] الحامدي عيدون، **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015 ، ص 33-36.

[3] نفس المرجع السابق، ص 31

ب– مرحلة تعيين الحد : هو اختيار نهائي لحدود داخل منطقة اختيار واسعة– .

ج– مرحلة تخطيط و ترسيم الحد : و فيها يتم تطبيق ما تم الاتفاق عليه سابقا ، و يجب مراعاة ما يلي:

–أن يفصل الخط الحدودي بين أمتين مختلفتين عن بعضهما لغويا و اجتماعيا و تاريخيا ؛

–أن يمر الخط في منطقة ليست ذات أهمية اقتصادية و ذات كثافة سكانية منخفضة؛ أن يتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال و الأنهار.

د – مرحلة الإدارة : حيث يتم الإتفاق بين الطرفين على طريقة إدارة الحدود و المعابر بينهما .

و من خلال ما سبق يمكن تعريف المناطق الحدودية بأنها "مناطق في دولة معينة تمتلك حدودا دولية قانونية مع دول أخرى. " و تحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق لا يختلف عن المناطق الأخرى مع مراعاة خصوصية و مميزات هذه المناطق[1]

3– أهمية الحدود الدولية : للحدود الدولية أهمية أمنية كبيرة نوجزها فيما يلي[2] :

3 –1–الأهمية الاستراتيجية : تتأتى من البعد الأمني الوطني و خصوصية العوامل الإجتماعية للشعوب المتقاربة حدوديا من حيث العادات و التقاليد ، الديانة و التاريخ المشترك أحيانا و التي تؤدي جميعها إلى منع أو تخفيف حصول توترات حدودية ، على خلاف ما تنتجه التباينات الإيديولوجية أو العرقية أو العقائدية من منازعات تحول دون نقل الأفكار و العقائد أو إنشاء شراكات تعاون بين الدول المجاورة ، و في الواقع العملي تتوافر الأهمية الإستراتيجية للحدود على عاملين أساسيين لترتيب التفاعل بين الدول أولها عامل الإمكانات و التي تترجم بميزانية القوة العسكرية على جانب الحدود، و ثانيها النوايا السياسية بما يعتزمه كل طرف واقع على حدود طرف آخر فعله وفق قدرته العسكرية.

3–2–الأهمية الاقتصادية : تلعب العوامل الإقتصادية دور مهم في تعيين الحدود الجغرافية و حدوث صراعات حول تعديل الحدود كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول في أوروبا و ذلك بسبب الثروات و المواد الأولية ، أو خضوع الإعتبارات تجارية من أجل الحصول على المنافذ البحرية كما كان سائدا بعد

[1] نفس المرجع السابق، ص 31

[2] بوفاس - الشريف ، بلايلية ربيع، **الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية** ، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولى الأول :تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق .2016/11/17 ص: 06.

الحرب العالمية الثانية و من أمثلة تقسيم بعض المناطق الحدودية وفق أسس اقتصادية نذكر تقسيم إقليم " **تانكاآريكا** " بين الشيلي و البيرو سنة 1919 والذي اعتبر حسما للنزاع بين البلدين.

3-3-الأهمية القانونية : تتجلى هذه الأهمية في مسألة النزاع الإقليمي بين الدول سواء ما تعلق منها بمنازعات السيادة على مساحة جغرافية و التي تستدعي عادة النظر في أسباب السيادة على الإقليم وفق مساحة المناطق المتنازع عليها أو بعدها عن الإقليم الأصلي كالجزر مثلا ، أو بتعيين الحدود الخاضعة في تعيينها لعدة وسائل نذكر منها المعاهدات الثنائية أو محدودة الأطراف، أو بقرار إداري كما حددت به معظم الحدود في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و أيضا عن طريق اللجان المشتركة و قرارت المحكمة القضائية أو محكمة التحكيم

المطلب الثاني: ماهية تجارة الحدود

1- تعريف تجارة الحدود :هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود كل على حسب تخصصه إلا أنهم إشتركوا جميعا في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع ومن بين التعريفات هي[1]:

تعرف تجارة الحدود بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين على **بعد 90 كيلو متر** من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي.

وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصاديا بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخرى بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين.

2-أهمية تجارة الحدود : إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها أهمية قصوى خاصة على حدود الجزائرية المالية و النيجيرية وهي تلعب دورا مهما في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعا للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية و تفعيل ضوابط المواصفات والجودة ، كما تمثل مؤشرا مهما لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية[2]:

[1] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل، **دور تجارة الحدود في التبادل التجار بين ولاية النيل الازرق- و اثيوبيا** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، ص 52

[2] نفس المرجع السابق، ص 53

- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الإقتصادي على أسس قانونية.
- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة.
- تحدث آثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي المساهمة في الإستقرار و الحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبري.
- دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسة.
- تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.
- تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية.
- مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار.

3- أهداف تجارة الحدود : لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في :

- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين الدولة المعنية ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما دعم أواصر الصداقة بين الدول بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن؛ والنزاعات الحدودية
- تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة إيراداتها وايجاد مصادر دخل جديدة حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية
- توفير بعض السلع الضرورية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية
- تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن؛
- تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية.

4- ضوابط عمل تجارة الحدود:

التجارة من حيث أنها دولية واقليمية تعني إنتقال السلع والخدمات و راس المال والأشخاص وهي علاقات اقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الخصائص والمميزات النسبية لكل منها ، ولنجاح تجارة الحدود ، على كل ولاية حدودية عمل دراسات وافية تتناول طبيعة الولاية من حيث السكان إضافة إلى

المقومات و الركائز التي تضبط تلك التجارة و أهمها التقيد و الإلتزام لسياسات وخطط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق منظم لهذه التجارة مع التأكد من مطابقة إجراءات الإستيراد والتصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص.

المبحث الثاني : ماهية تجارة المقايضة وواقعها بالمناطق الحدودية الجزائرية

من أجل تسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الجوار للجنوب الكبير على الشريط الحدودي خصوصا مع مالي والنيجر والتي تتميز بعادات مشتركة منذ القديم من خلال التبادل التجاري والثقافي بين سكان هذه المنطقة سعت السلطات العمومية إلى تأطير وتنظيم هذه التبادلات التقليدية لتكون أكثر فاعلية في تنمية هذه المناطق المشتركة وتسهيل التفاعل الإيجابي بين شعوب المنطقة فكانت تجارة المقايضة أفضل وسيلة في هذا الإطار.

المطلب الأول: مفهوم تجارة المقايضة

1-تعريف تجارة المقايضة:

تعرف تجارة الحدود على أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل إستيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الإعتماد لأي من سلع الصادرة أو الواردة كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط ،وهي تجارة إستيراد وتصدير وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط. تسمي هذه التجارة بتجارة الحدود عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية[1]:

- القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمى تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون السجل التجاري.
- التقيد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية و وزارة التجارة مع كل ولاية على حدى. تتجدد هذه البروتوكولات سنويا أو يتم التوافق على العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق.
- إعتماد السلع الصادرة والواردة من قبل وزارة التجارة بالولاية المعنية من أجل متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم و فرض الرقابة اللازمة لحركة السلع.

[1] ابراهيم - محمد عبد الرحيم إدريي، **دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان** دراسة - حالة ولايات دارفور(2015-2003) بحث– مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ديسمبر 2015 م .ص 215.

- تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الاحتياجات المحلية بمنافع متبادلة ، وأصبح هذا النشاط قانونيا و إقتصاديا بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وانعاش الحركة التجارية مما يؤدي للإستقرار الإجتماعي و الأمني و الاقتصادي بهذه المناطق.

2-مميزات تجارة المقايضة

تتميز بكونها نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي[1]:

- لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لاستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية.
- إقتصار المتعاملين فيها على حاملي السجل التجاري من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية.
- إنخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخري بسبب إنخفاض تكلفة النقل إتباع أسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادرات والواردات و إعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع.
- التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب و إحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق ما يحدده طلبها الكلي على ألا يتعدى الهدف الموجود بإتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية و وزارة التجارة.

3-النصوص المنظمة لتجارة المقايضة:

لقد سن المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية لتنظيم هذا النوع من التجارة فيما يلي:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 ديسمبر 1994 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي. [2]
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13 فيفري 1999 المتضمن انشاء شهادة المصدر لبعض المنتوجات.

[1] حرم - محمد بدوي محمد، **أثر تجارة الحدود في التنمية الإقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة - ، (2012/2002)** رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الد راسات العليا، 2015 . ص 75-78.

[2] الجريدة الرسمية **رقم 7** الصادر في 19 ديسمبر 1994 .

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 أفريل 1999 الذي يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14ديسمبر 1994 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر ومالي. [1]
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 مارس 2001 الذي يحدد الكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة الدورة الاولى لمعرض" **اميني تاسيلي** "2001.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 ، المحدد لشروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود و كيفيات ذلك.[2]

الولايات المعنية : تقتصر تجارة المقايضة على متابعة عمليات المقايضة في كل من (تمنراست، إليزي بجهة ورقلة تندوف و أدرار بجهة بشار)إلا أن النشاط حاليا يتركز فقط بولايتي تمنراست وأدرار مع كل من الدولتين [3].

4- شروط تجارة المقايضة[4]

لممارسة نشاط تجارة المقايضة على المتعامل الاقتصادي سواء كان شخص معنوي أو طبيعي أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أن يكون مقيما بإحدى الولايات المعنية مسجل في السجل التجاري بصفة تاجر جملة وتتوفر لديه هياكل التخزين ووسائل النقل الخاصة به أو مستأجرة تمنح الرخصة التي تمكن من الممارسة القانونية من طرف والي الولاية ، كما يمكن للوالي سحب الرخصة في الحالات التالية:

- ممارسة تجارة المقايضة لصالح طرف آخر.
- عدم القيام بأي عملية استيراد أو تصدير خلال السنة المعنية .
- عدم احترام الأحكام الشرعية والتنظيمية التجارية الجمركية الجبائية المعمول بها.

[1] الجريدة الرسمية **رقم 12** الصادر في 16 أفريل1999 .

[2] الجريدة الرسمية رقم 08 الصادر في 11 ديسمبر 2005.

[3] انظر الموقع**http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc** -

[4] يوسفي محمد ، **تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر** ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 3911: ISNN، العدد الرابع ، سبتمبر 2018 ، ص: 26.

المطلب الثاني : دور تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية و سبل تطويرها للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية.

أوضح **المدير** العام **للجمارك" بودربالة"** ، يوم الخميس 96 جانفي 2012 ، أن نشاط المقايضة يكتسي "أهمية بالغة "في المناطق الجنوبية بالنظر لما تحققه من تبادلات تجارية و اقتصادية مختلفة، في هذا الصدد، أبرز مسؤول الهيئة الرقابية الأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها ولاية مثل تمنراست التي تتوفر على شريط حدودي كبير وتمثل بوابة الجزائر نحو إفريقيا ، و التي تعرف نشاطا كبير في مجال التبادلات التجارية وهي نقطة تقارب الجزائر مع باقي دول الجوار فإن الجمارك تعمل من أجل التقريب بين الدول من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وقد تم تنظيم ملتقى حول**" تجارة المقايضة "**فرصة" لتقييم الجوانب القانونية لهذا النوع من التجارة ومناسبة أيضا لوضع تصورات جديدة تسمح بتفعيل هذا النوع من التعاملات التجارية بما يضمن تبادل تجاري أفضل "[1]

1- **دور تجارة المقايضة في تحقيق التنمية المحلية للمناطق الحدودية :** لتجارة الحدود الكثير من الآثار الإيجابية على تنمية المناطق الحدودية من النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الأمنية ، يمكن تفصيلها كالآتي:

- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة المقايضة حيث تتحصل على موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة المقايضة أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية.
- النشاط التجاري يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.
- إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة المقايضة وبالتالي خدمة مواطني المنطقة.[2]

[1] جريبي السبتي ، بوخدنة آمنة، **أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية**، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات- المؤتمر الدولي الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية، ص: 10.

[2] نفس المرجع ، ص 11.

- إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها ، مثل زيادة النشاط الفلاحي و حجم الاراضي المزروعة ، وقنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية محلية الصنع (النسيج و الحلي و.)....
- إجراءات تجارة المقايضة المبسطة تغري المهربين للانخراط في مزاولة هذا النوع من التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب و بالتالي محاولة القضاء على مصادر تمويل الارهاب.
- تساعد على الإستقرار والحد من الهجرة من الريف إلى المدن أو إلى الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي ، الترحيل من الولايات إلي دول الجوار، التفريغ والمناولة ، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة ، الزراعة ،الأنشطة الحرفية...الخ.)
- توفير احتياجات المواطنين بالولايات الحدودية ذات التداخل القبلي والذي يخلق مصالح مشتركة تقلل من الإحتكاكات القبلية مما يؤدي إلى الاستقرار الأمني بتلك المناطق.
- تطور نشاط تجارة الحدود يؤدي إلى استقرار مواطني المناطق الحدودية ويضمن تواجدهم المستمر بمناطقهم وعدم هجرها مما يساعد على توفير فرص العمل لهم وتجميعهم في تجمعات سكانية مستقرة تشكل سد منيع أمام التهديدات الخارجية.
- تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والارهاب ، و تجفيف مصادر تمويله والمتمثلة أساسا في التهريب.
- تنظيم و ضبط هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية .
- تعمل على إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المجاورة.
- التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثارا إيجابية في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد على الاستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبري .
- تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول .

- مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية بين دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية والإقتصادية بين دول الجوار [1] .

2- **العراقيل التي تواجهها تجارة المقايضة بالمناطق الحدودية** :هناك العديد من معوقات التنمية والتطوير للحدود نذكر منها [2]:

1. عدم استقرار الوضع السياسي ببعض دول الجوار التي تشهد حروب داخلية على غرار مالي وليبيا؛
2. الافتقار إلى برامج محدودة الأهداف للتنمية المستدامة من خلال سياسة امنية و اقتصادية مدروسة؛
3. عدم تنظيم هذا النوع من التجارة بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل في دخول و خروج السلع المسموح بها و غير المسموح بها في الجزائر.
4. عدم ضبط الحدود نظرا لطولها و تعدد الدول المجاورة للجزائر و كثرة مناطق النزاع و انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود .
5. وقوع نشاط هذا النوع من التجار في منطقة تعرف بمنطقة الساحل و هي تعد أحد أكبر المناطق التي تتواجد فيها العديد من الجماعات الإرهابية و تجار السلاح و التهريب وغيرها.
6. الغلق المتكرر للحدود بين الجزائر و دول الجوار خاصة مع دولة مالي دون سابق انذار مما يلحق اضرار مادية معتبرة بتجار المقايضة المعتمدون عليها والتي تكون مضبوطة في أوقات معينة يجب احترامها لتوصيل السلع و استلام اخرى ، مما يشكل أحد أهم انشغالات تجار المناطق الحدودية.
7. غياب البنية التحتية لاحتضان السلع القادمة من دول الجوار لاسيما الفواكه المدارية مثل: المنجا، الاناناس وغيرها ..(خصوصا وسائل النقل ومصانع لتحويل وتخزين هذه المنتجات.)
8. عدم القدرة على فرض سياسة الدولة على ساكنة الحدود نظرا لصعوبة ذلك و يعود ذلك لتكوين البشرية للمجتمع الصحراوي من عشائر و قبائل و طوائف و غيرهم من سكان الصحراء الكبرى التى تجمع العديد من العناصر على غرار المصاهرة و تجارة وغيرها ونجد العديد منهم لديه أكثر من جنسية

[1] شامية بن عباس ، هدي معيوف ، **محددات تنمية و تطوير المناطق الحدودية، بعض التجارب الناجحة في دول العالم** ،- ورقة بحثية مقدمة لفعاليات - المؤتمر الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق .ص 10.

[2] انظر الموقع**http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33** - :

كل هذا جعل من الحدود غير موجودة في الحسبان وهذا يخلق نوع من عدم الاستقرار في حالة اثارة هذا الموضوع لديهم ويكون سبب نزعات و فتن.

3- الاستراتيجية المنتهجة لنهوض بتجارة المقايضة لنفاذ الى أسواق افريقية جديدة مستقبلا:

حتى يتم النهوض بهذه التجارة و توسيع رقعتها لابد من انتهاج استراتيجية ترتكز على مجموعة من النقاط الاساسية و هي[1]:

1. التفات الحكومة و إعطاء أكثر إهتمام للمناطق الحدودية من خلال بعث مشاريع و برامج تنموية لساكنة هذه المناطق.
2. خلق بنية تحتية من أجل إقامة منشآت صناعية تساهم في بعث فرص للاستثمار في مختلف المجالات لاسيما السياحية و الزراعية و الصناعات التحويلية.
3. وضع برنامج لإنجاز نقاط جديدة لمصالح الجمارك لمراقبة التبادلات التجارية ومحاربة ظاهرة التهريب بالمناطق الحدودية عبر التراب الوطني .
4. ضرورة مراجعة منظومة التشريعات الوطنية المتعلقة بتجارة المقايضة عبر الحدود وتوسيع قائمة المنتجات والبضائع المعنية بهذا النشاط التجاري و الاقتصادي، حتى تتماشى مع المعطيات و الواقع الحالي الذي يعيشه ممارسو هذه التجارة الذين يشتكون من العديد من الصعوبات.
5. فتح المجال لممارسة هذا النشاط و تنظيمه من خلال فتح الأسواق لاستقبال السلع الواردة و تسهيل دخول و خروج هذه السلع .
6. اعادة تحديد حظيرة المركبات المخصصة لنقل هذه البضائع من خلال اجهزة دعم تشغيل الشباب وانشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا الخصوص.
7. توسيع نقل المنتجات الصناعية وذلك في إطار التنسيق المباشر بين مصالح الجمارك والضرائب والتجارة بكل ولاية جنوبية معنية بما يسمح بفتح آفاق تجارية واقتصادية جديدة بين المؤسسات ووحدات الإنتاج المنتشرة عبر تراب تلك الولايات الجنوبية.

[1] انظر الموقع **http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33** - :

8. تشديد و تنسيق العمل الأمني و الجمركي لمكافحة التهريب من خلال توسيع و الرفع من عدد المراكز الحدودية للمراقبة و التفتيش و كذا فتح معابر حدودية جديدة لمضاعفة التبادل التجارية مثلما تم في الحدود الجنوبية الغربية بين(تندوف و موريتانيا) مما يعزز فرص التبادل التجاري أكثر.

خلاصة الفصل:

إن تطور تجارة المقايضة يؤدي إلى استقرار المناطق الحدودية من الناحية الامنية و الاقتصادية و الاجتماعية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية الى التواجد فيها و عدم هجرها ، و المساهمة في تنميتها مما يؤدي الى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر و دول الجوار .

كذلك لتجارة المقايضة أهمية بالغة في تنمية المناطق الحدودية خاصة في الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود .

و عليه لابد على الجزائر من وضع برامج تساهم في تطوير و ترقية المناطق الحدودية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات و لاسيما المجال السياحي و الصناعي و التجاري للمناطق الحدودية لتضمن بذلك تحقيق التكامل و التعاون السياسي و الاقتصادي و الامني بينها و بين دول الجوار .

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية، ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ونظرا لعلاقة التجارة الحدودية بالتنمية المحلية، فقد تم تدعيم موضوع البحث بدراسة إحصائية ارتأينا فيها إلى اعتماد أسلوب التحري المباشر لاختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من عينة من المؤسسات التي تعتمد التجارة الحدودية باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بناءا على اختيار مدروس، وهذا من أجل تبيين دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية.

ولإمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: تحضير وتنفيذ الاستبيان.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تحضير وتنفيذ الاستبيان.

نظرا لمتطلبات الدراسة سيقوم هذا المبحث بإظهار أهم خطوة في معالجة الموضوع وعلى ما يحتويه الاستبيان.

المطلب الأول: خطوات الدراسة المنهجية.

1- اختيار منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس، كما هي دون تدخل في مجرياتها والقدرة على التفاعل معها ووصفها وتحليلها، وتعتمد هذه الدراسة على البيانات التالية:

أ- البيانات الثانوية:

الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية ، وأية مراجع تساهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، حيث تم من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

ب- البيانات الأولية:

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف البحث، والوقوف على واقع دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية ، فقد تم توزيع استمارات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- حدود الدراسة

لتوضيح كل من الحدود الموضوعية والحدود المكانية وكذا الزمنية والبشرية بما يتناسب مع العينة من مجتمع الدراسة وهذه مجموعة من المحددات التي تحيط بهذه الدراسة وذلك لطبيعتها، وفيما يلي نعرض ذلك:

أ- الحدود الموضوعية:

اقتصر موضوع الدراسة على دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية وخاصة بما أن المؤسسات و الشركات التي تقوم بالمبادلات التجارية (الاستيراد و التصدير) و المنتجين المحليين هم من أهم المؤسسات التي لها

علاقة بتطبيقات التجارة الحدودية، لأنها تساهم في جزء كبير من العوامل التي تؤثر في التنمية المحلية من خلال مخلفات نشاطاتها.

ب– الحدود المكانية:

تتمثل الدراسة الميدانية الحالية على مستوى **المعرض الوطني الأول للتجارة الحدودية بالوادي**، بحيث قمنا بتوزيع الاستبيان على المؤسسات و الشركات العارضة، ولقد تم توزيعها من خلال الذهاب إليها شخصيا.

ج–الحدود الزمنية:

اقتصرت هذه الدراسة فيما يتعلق بالجانب الميداني على الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء الدراسة الميدانية تحديدا من 2021/12/11 إلى غاية 2021/12/13.

د– الحدود البشرية:

من خلال مجتمع الدارسة تم تحديد الحدود البشرية في الاشخاص العاملين في مؤسسات و الشركات العارضة بالمعرض والذين لهم علاقة بموضوع الدراسة مثل المصدرين و المنتجين المحليين وغيرها من القطاعات التي لها معلومات بالتجارة الحدودية و أهمية تأثيرها على التنمية الحلية.

3– مجتمع وعينة الدراسة

شملت الدراسة بعض مؤسسات و الشركات المحلية و الوطنية المشاركة بالمعرض، فقد تم توزيع الاستبيان على جميع الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على العوامل المحددة لمعايير التجارة الحدودية و أهميتها في تحقيق التنمية المحلية ، وقد كان هناك تحفظ كبير لبعض المستجوبين للإجابة على أسئلة هذا الاستبيان، فقد بلغ حجم الاستمارات الموزعة 60 استمارة، وتم توزيع الاستبيان على أفراد محددة في المؤسسة، وبعد الفرز والتبويب وجد انه استرد منها 57 استمارة

المطلب الثاني: خطوات الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية وتبيين أهم العوامل المتحكمة في عملية التبادل التجاري فالمنطقة الحدودية بالوادي.

الجدول رقم 1: توزيع استمارة الاستبيان

اجمالي الاستمارات الموزعة	60
الاستمارات المسترجعة	57
الاستمارات الغير مسترجعة	03
الاستمارات الملغاة	00
الاستمارات الصالحة للدراسة	57

المصدر من اعداد الطلبة

1-تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان وصياغة الأسئلة الخاصة به اعتمادا على فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من مدى صحة الاستبيان ومدى ملائمته لموضوع الدراسة قمنا بعرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المختصين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبيان بعين الاعتبار من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والأسئلة المتضمنة في الاستبيان، وقد قسم الاستبيان إلى جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من 4 فقرات: (العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية و المركز الوظيفي).

الجزء الثاني: فيضم محاور تتعلق بموضوع الدراسة، تتكون من 19 عبارة موضحة تحت محورين وهي:

- المحور الأول يناقش: **التجارة الحدودية** ويتكون من 09 فقرات.
- المحور الثاني يناقش: **التنمية المحلية**، ويتكون من 10 فقرات.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على أسئلة الاستبيان، وتكون بدائل الإجابة للأسئلة المطروحة ضمن الاستبيان من خمسة بدائل وفق مقياس ليكرت هي:

الجدول رقم 2: مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

2- التنفيذ

تم توزيع الإستبيان على عدد من العارضين في المعرض الوطني الأول للتجارة الحدودية من مؤسسات محلية ووطنية ودولية خلال الفترة الممتدة من يوم 11 إلى غاية 13 ديسمبر 2021 في ولاية الوادي.

المبحث الثاني: معالجة وتحليل نتائج الاستبيان.

لقد تجمع لدينا الآن كافة المعطيات الأساسية بصورة مرتبة ومنظمة تسمح لنا باستخدامها كمدخلات في عمليات المعالجة والتحليل، وذلك باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة، وتنتهي عمليات المعالجة والتحليل بإعطاء معنى للنتائج المتحصل عليها من خلال تأويلها على ضوء التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

على هذا الأساس سوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة وتحليل المعطيات التي سبق لنا جمعها من الميدان، نستهلها باستعراض خصائص العينة التي أخضعناها للدراسة، ثم نقوم بتقديم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق بالتحضيرات التنظيمية المتخذة من طرف المؤسسات.

المطلب الأول: معالجة الاستبيان

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم SPSS ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات القسم الثاني للدراسة، ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط، كما مكننا برنامج SPSS من حساب الانحرافات المعيارية وذلك لمعرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، التي تتمثل فيما يلي:

- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي.

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

- قياس المتوسطات الحسابية لكل عبارة في الاستبيان بالاستناد إلى إجابات أو اختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان والمتوسط.
- قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.
- اختبار الانحدار البسيط بين المتغير المستقل والتابع لمعرفة الأثر بين المتغيرين.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الاستبيان التي تحصلنا عليها من عينة الدراسة

1- الصدق والثبات لأداة الدراسة:

أ- الصدق:

- **الصدق الظاهري**: وهو صدق المحكمين، أي من خلال ملاحظات المحكمين على أداة الدراسة.
- **الصدق الذاتي**: ويطلق عليه أيضا مؤشر الثبات وهو صدق الدرجات التجريبية بالنسبة للدرجات الحقيقية التي خلصت من شوائب أخطاء الصدفة، ومن ثم فان الدرجات الحقيقية هي الميزان أو المحك الذي ينسب إليه صدق الاختبار. وبما إن ثبات الاختبار يعتمد على ارتباط الدرجات الحقيقية للاختبار بنفسها إذا أعيد الاختبار على نفس المجموعة لهذا كانت الصلة وثيقة بين الثبات والصدق الذاتي فهو يحسب من جذر الثبات. ويجب ملاحظة إن النتيجة المستخلصة تمثل الحد الأقصى المتوقع للصدق وليس القيمة الحقيقية لصدق الاختبار، ونتائج الصدق الذاتي ممثلة في جدول الثبات.

ب- الثبات:

وهو أن يعطي الاختبار الذي يقوم به الباحث النتائج ذاتها في حال تمت إعادته على نفس المجموعة وفي نفس الظروف في وقت لاحق.

حيث قمنا بحساب ثبات المقياس بتطبيق معادلة ألفا كرومباخ فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 3: معامل ألفا كرومباخ

عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
19	0.724

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج SPSS

يظهر لنا الجدول قيمة ألفا كرومباخ والتي تساوي (0.724) وهي اكبر من 0.60 مما يدل على صدق أداة الدراسة، مما يؤكد لنا أن أداة الدراسة تتميز بالثبات.

2- تحليل نتائج الاستبيان

يتطلب عرض نتائج الدراسة الميدانية في البداية تقديم خصائص العينة التي أخضعناها للدراسة، فبمعرفة هذه الخصائص يمكننا إجراء التحليلات اللازمة في المراحل اللاحقة والمتعلقة بالمواضيع التي تطرقنا إليها في الاستمارة، سوف نتناول فيمايلي استعراض خصائص الأفراد المشكلة للعينة من حيث: العمر،المستوى التعليمي،الخبرة المهنية و المركز الوظيفي.

الجدول رقم 4: يوضح تنوع العينة حسب العمر

العمر	أقل من 30 سنة	من 30 إلى 40 سنة	من 40 إلى 50 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	9	20	16	12	57
النسبة%	%15.8	%35.1	%28.1	%21.1	100

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

سيتم توضيح الجدول في شكل دائرة نسبية كما يلي:

الشكل رقم 1: يوضح تنوع العينة حسب العمر

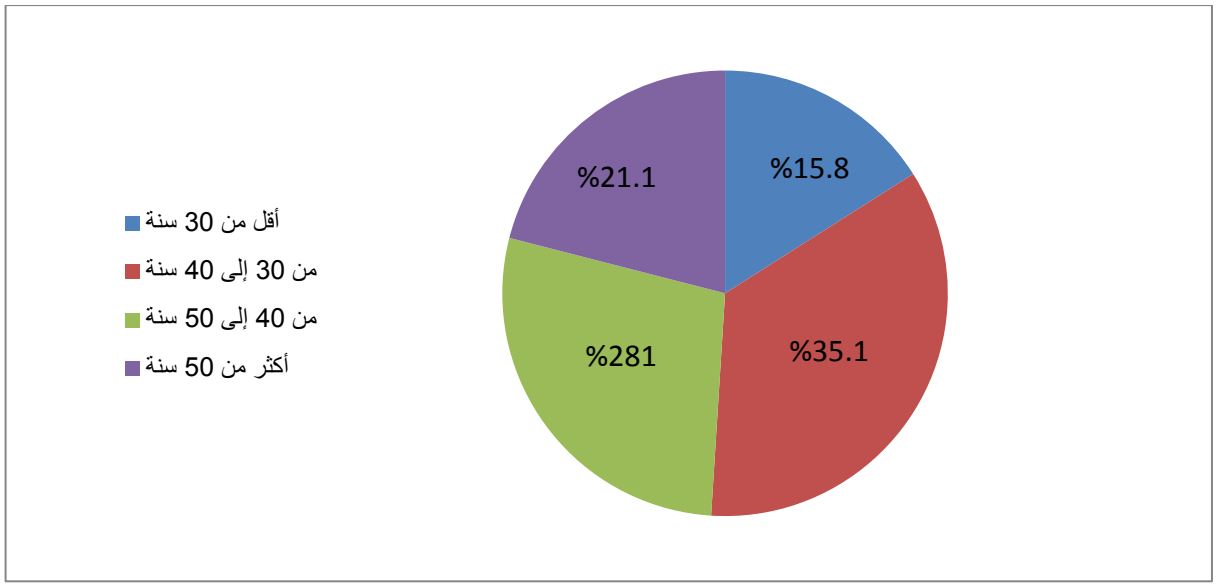

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أعلاه أن 35 % من العينة أعمارهم تتراوح بين 30 و 40 سنة و 28 % أعمارهم بين 40 و 50 سنة و أن 16% من العينة أعمارهم أقل من 30 سنة و 21% أعمارهم أكثر من 50 سنة

الجدول رقم 5: يوضح تنوع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	بدون شهادة	ثانوي	جامعي	شهادة مهنية	المجموع
التكرار	2	7	38	10	57
النسبة%	%3.53	%12.3	%66.67	%17.5	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

سيتم شرح الجدول في شكل دائرة نسبية كما يلي:

الشكل رقم 2: يوضح تنوع العينة حسب المستوى التعليمي

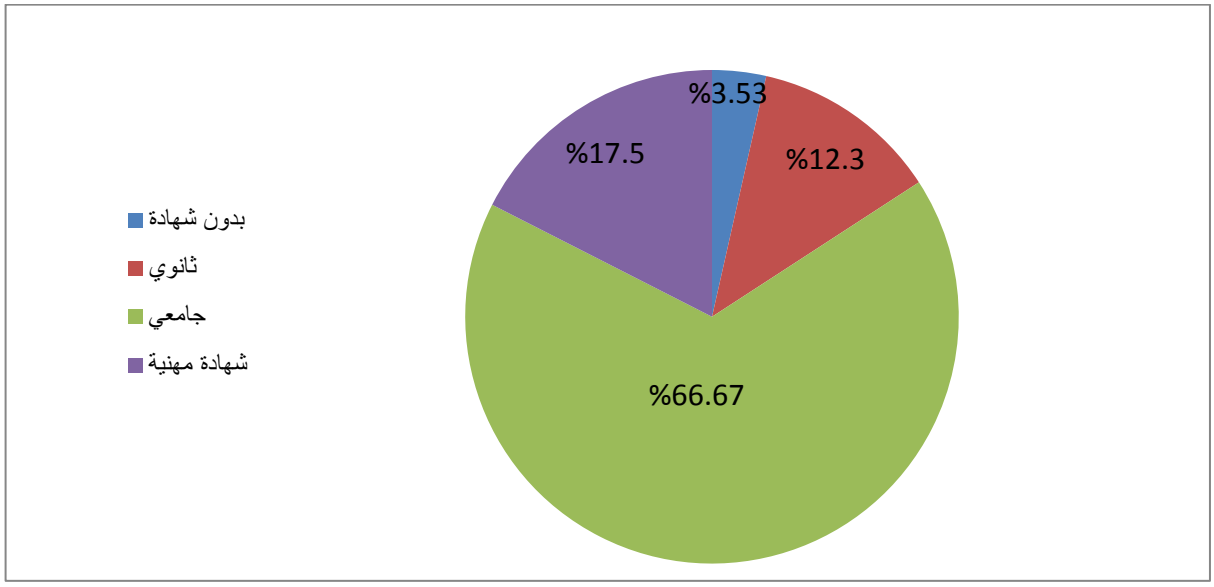

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من الشكل أعلاه أن 66.67% من مجموع العينة مستواهم جامعي، هذا يدل على أن العارضين بالمؤسسات يعملون على تشغيل الجامعيين على حساب المهنيين بنسبة 17.5% و المستوى الثانوي الذي يمثل نسبة 12.3%.

الجدول رقم 6: يوضح تنوع العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	من 15 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	11	8	13	10	15	57
النسبة%	%19.29	%14.03	%22.80	%17.54	%26.31	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

تم توضيح الجدول أكثر في شكل دائرة نسبية كما يلي :

الشكل رقم 3: يوضح تنوع العينة حسب الخبرة المهنية

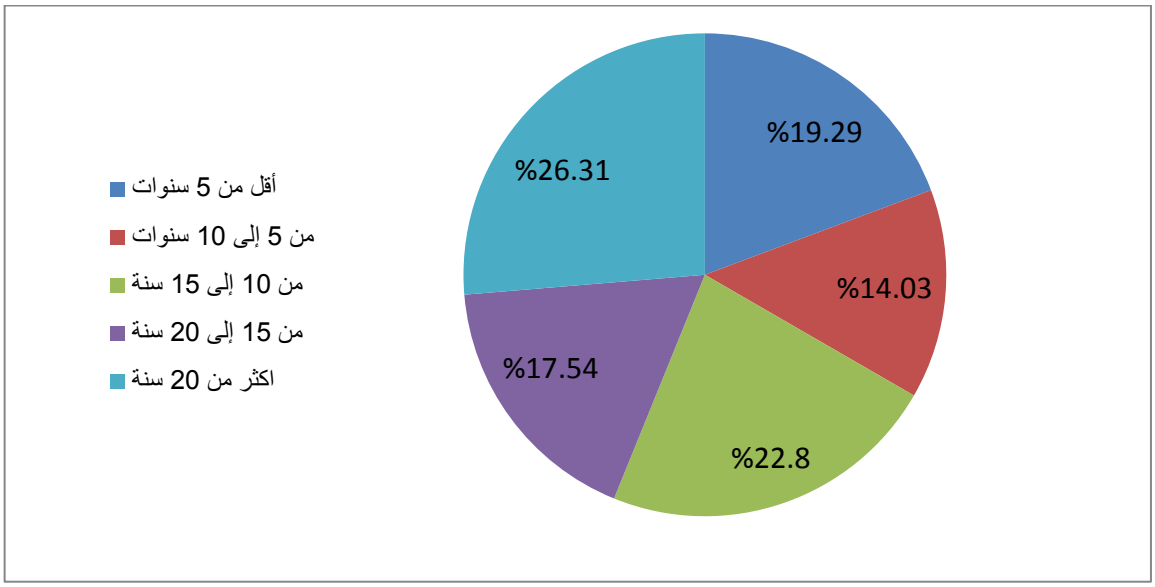

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج الجدول السابق

نلاحظ من الشكل السابق أن أكبر نسبة 26% من العينة حسب خبرتهم المهنية أكثر من 20 سنة، وبعدها من 10 إلى 15 سنوات بنسبة 23% و 19% خبرتهم بين أقل من 5 سنوات ،و 17% خبرتهم من 15 سنة إلى 20 سنة، و أقل نسبة بـ 14% للذين خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات.

الجدول رقم 7: يوضح تنوع العينة حسب المركز الوظيفي

العمر	مسير مالي	محاسب	وظيفة اخرى	المجموع
التكرار	1	10	46	57
النسبة%	%1.75	%17.55	%80.70	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

سيتم التفصيل أكثر للجدول في شكل دائرة نسبية كما يلي:

الشكل رقم 4: يوضح تنوع العينة حسب المركز الوظيفي

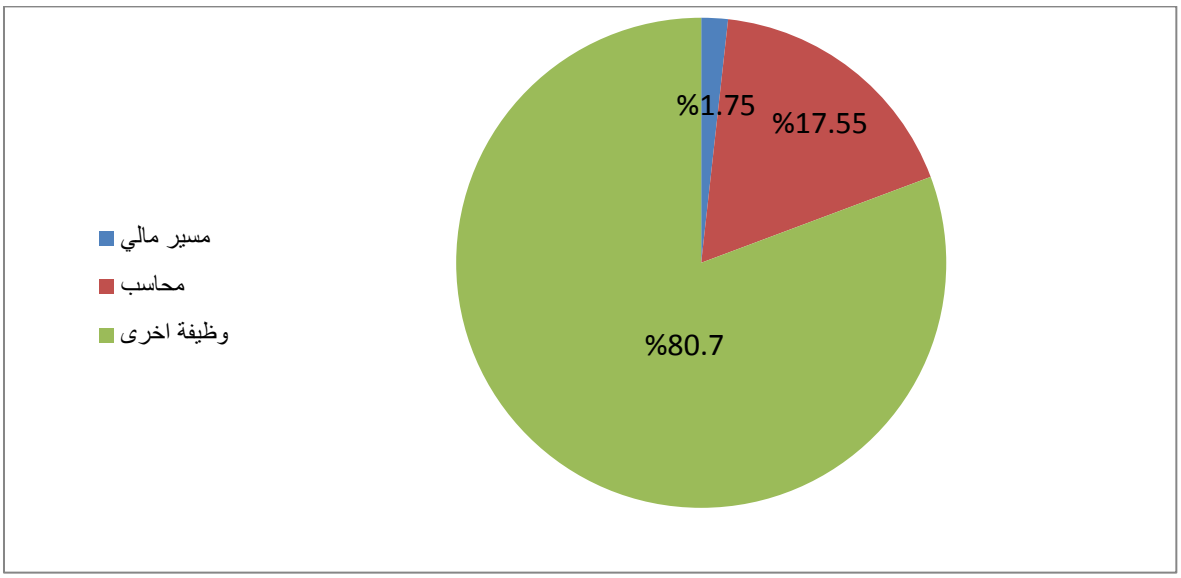

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أعلى نسبة بـ 46% كانت وظائفهم من غير المسير المالي والمحاسب حيث كانت مسؤول انتاج و مدير المصلحة التجارية و أمين مخزن ومسير ومسؤول عمال ومسؤول صيانة ومسؤول تطوير المنتجات ومراقب التسيير ومسؤول التسويق و مسؤول الجودة ومخبري و مسير مستخدمين، حيث كل هذه الوظائف التي لم تحدد في الاستبيان لكن العينة تم ذكرها في وظائف أخرى لها علاقة بموضوع التجارة الحدودية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، و بعدها محاسب بنسبة 17.55% و مسير مالي بنسبة 1.75%.

3- تحليل نتائج الفرضيات الفرعية

أ- عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري

سيتم عرض الفرضيات والنتائج المتحصل عليها في الجداول الموالية:

جدول رقم 8: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الأول الاهتمام بالتجارة الحدودية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الإتجاه العام
1	تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع التجارة الحدودية مع دول الجوار	4.2456	0.63473	4	مرتفع
2	تعمل المعابر الحدودية على تسهيل اجراءات التجارة الحدودية على سعلتنا	4.1404	.766220	6	مرتفع
3	ساعدت التجارة الحدودية مع دول الجوار على تسويق منتوجنا وتحقيق أرباح	4.1053	0.83846	8	مرتفع
4	تعمل مؤسستنا جاهدة على تسويق المنتج عبر المناطق الحدودية	4.2807	.619750	3	مرتفع
5	تعمل المؤسسة على تقديم المنتج كمنافس في أسواق الدول المجاورة	4.1930	0.71810	5	مرتفع
6	تعمل المؤسسة على تطوير المنتج لمواكبة التطور	4.3684	.616200	1	مرتفع
7	تهتم مؤسستنا بالشكل الخارجي للمنتوج من أجل تحقيق ميزة تنافسية	4.1404	0.63916	6	مرتفع
8	إمكانية تسويق بعض المنتجات لدول الجوار في مواسم الاستهلاك الزائد	3.6842	.984850	9	مرتفع
9	تدعم المعارض على تقديم منتوجنا وتسويقه بشكل أفضل	4.2982	0.65370	2	مرتفع

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نجد أن العبارة (تعمل المؤسسة على تطوير المنتج لمواكبة التطور) احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.36) تليها العبارة (تدعم المعارض على تقديم منتوجنا وتسويقه بشكل أفضل) احتلت الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.29) تليها العبارة (تعمل مؤسستنا جاهدة على تسويق المنتج عبر المناطق الحدودية) احتلت الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.28) تليها العبارة (تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع التجارة الحدودية مع دول الجوار) احتلت الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.24) تليها العبارة (تعمل المؤسسة على تقديم المنتج كمنافس في أسواق الدول المجاورة) احتلت الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (4.19). تليها العبارتين(تعمل المعابر الحدودية على تسهيل اجراءات التجارة الحدودية على سعلتنا)(تهتم مؤسستنا بالشكل الخارجي للمنتوج من أجل تحقيق ميزة تنافسية) احتلتا الرتبة السادسة بمتوسط حسابي بلغ (4.14). و تليها

العبارة (ساعدت التجارة الحدودية مع دول الجوار على تسويق منتوجنا وتحقيق أرباح) **إحتلت الرتبة الثامنة** بمتوسط حسابي بلغ (4.10). و تليها العبارة (إمكانية تسويق بعض المنتجات لدول الجوار في مواسم الاستهلاك الزائد) احتلت الرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.68).

الجدول رقم 9: نتائج حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني تحقيق التنمية المحلية

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الإتجاه العام
1	تهدف التنمية المحلية إلي زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل المؤسسات الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي	4.0526	.548410	4	مرتفع
2	تهدف التنمية المحلية التنمية المجتمع المحلي ومحاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي	4.0526	.692330	4	مرتفع
3	عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي من خلال استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة	4.2281	.655130	1	مرتفع
4	المشاركة بين الإدارة المحلية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من أجل إنجاح برامج وخطط التنمية المحلية	3.9825	.790370	8	مرتفع
5	تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لواجهة مختلف المتطلبات المتزايدة لأفراد المجتمع	4.0526	0.71766	4	مرتفع
6	تعمل المؤسسات في زيادة الانتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المحلية	4.0526	0.81111	4	مرتفع
7	تسعى التنمية المحلية على ترقية النشاطات الاقتصادية المتوافقة مع طبيعة الأقاليم في كل ولاية	3.9298	0.75261	9	مرتفع
8	إعداد مخططات تنمية اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات للولاية والبلدية مع مراعاة ضرورة تثمين الإمكانات المحلية	3.8070	0.74255	10	مرتفع
9	جعل التنمية المحلية قضية وطنية يشارك فيها كل المجتمع وليس الدولة والنخبة فقط	4.2105	0.77314	2	مرتفع
10	تحقق االتنمية المحلية نتائج إيجابية من خلال وضع نموذج واضح قائم على الشفافية	4.1053	.859490	3	مرتفع

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول نجد أن العبارة (عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي من خلال استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة) احتلت الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22) تليها العبارة (جعل التنمية المحلية

قضية وطنية يشارك فيها كل المجتمع وليس الدولة والنخبة فقط) احتلت الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.21) تليها العبارة (تحقق االتنمية المحلية نتائج إيجابية من خلال وضع نموذج واضح قائم على الشفافية) احتلت الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.10) تليها العبارات (تهدف التنمية المحلية إلي زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل المؤسسات الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي)(تهدف التنمية المحلية التنمية المجتمع المحلي ومحاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي)(تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لواجهة مختلف المتطلبات المتزايدة لأفراد المجتمع)(تعمل المؤسسات في زيادة الانتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المحلية) احتلوا الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (4.05) تليها العبارة (المشاركة بين الإدارة المحلية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من أجل إنجاح برامج وخطط التنمية المحلية) احتلت الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي بلغ (3.98). تليها العبارة (تسعى التنمية المحلية على ترقية النشاطات الاقتصادية المتوافقة مع طبيعة الأقاليم في كل ولاية) احتلت الرتبة التاسعة بمتوسط حسابي بلغ (3.92). تليها العبارة (إعداد مخططات تنمية اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات للولاية والبلدية مع مراعاة ضرورة تثمين الإمكانات المحلية) احتلت الرتبة العاشرة بمتوسط حسابي بلغ (3.80).

ب – عن طريق تحليل النتائج للمتغير التابع والمتغير المستقل باختبار الانحدار البسيط

و للإجابة على الفرضية الولى يجب وضع فرضيتين:

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الحدودية والتنمية المحلية

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الحدودية والتنمية المحلية

من أجل تنفيذ هذا الاختبار تم اخذ الاختبار الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح نتائجه في الجدول أدناه:

جدول رقم 10: اختبار الانحدار البسيط للمتغير التابع والمتغير المستقل

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.939	.555		5.292	.000
	MEANST1	.266	.133	.261	2.004	.050

a. Dependent Variable: MEANST2

من خلال الجداول أعلاه وجدنا مستوى معنوية الاختبار مساوي 0.000 أي أقل من مستوى معنوية ألفا والمقدرة بـ 0.05 فإننا نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 ومنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

و بالتالي معادلة الانحدار الخطي البسيط موضحة كما يلي:

$$Y= 2.939+0.266X$$

أي أنه كلما ارتفع تأثير التجارة الحدودية بوحدة واحدة يؤدي الى الزيادة في تحقيق التنمية المحلية بمقدار الميل 0.266 عند مستوى المعنوية 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية ألفا والمقدرة بـ 0.05 مما يدل معنوية الميل.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن معنوية معلمة التقاطع (الحد الثابت) التي بلغت 2.939 تحت مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى معنوية ألفا والمقدرة بـ 0.05 مما يدل على معنوية معلمة الإحصائية.

يتبين من خلال الجدول أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع التي تظهر من خلال معامل التحديد R^2 كان بنسبة 6.81%.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بانجاز دراسة ميدانية، حيث قمنا بإنجاز استبيان و توزيعه على عدد من العارضين في المعرض الوطني الأول للتجارة الحدودية من مؤسسات محلية ووطنية ودولية خلال الفترة الممتدة من يوم 11 إلى غاية 13 ديسمبر 2021 في ولاية الوادي ، وطبقا لأراء العينة المستهدفة تمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج SPSS وتحليلها ،ووصلنا الى أن ارتفاع تأثير التجارة الحدودية يؤدي الى الزيادة في تحقيق التنمية المحلية أي أن هناك علاقة طردية بينهما

الخاتمة

تعد التجارة الحدودية في الجزائر أكثر نشاطا في منطقة الحدود الجنوبية المعزولة و التي تستفيد من اجراءات تسهيلية على مستوى الضرائب و الرسوم بصفة عامة منذ سنة 1968 م الى غاية يومنا هذا ، و الغرض منها تمويل سكان هذه المناطق بعض المواد الضرورية و تشجيع الحركة التجارية التي من شأنها تدفع عجلة النمو الى الامام بالإضافة الى تقوية الروابط الاجتماعية و التعاون الاقتصادي بين بلدنا و الدول المجاورة .

كما تساهم التجارة الحدودية بشكل فعال في التنمية المحلية و هذا بتوفير بعض السلع الاولية لسكان المناطق الحدودية نظرا لخصوصيتها و تركيبتها السكانية و الاجتماعية ،كما أنها تفتح مجالا واسعا لتسويق منتجات محلية التي كانت و لا تزال مورد رزق بالنسبة لهم و من خلال هذا التبادل يتم الحصول على منتوجات بأثمان في متناول القدرة الشرائية للمواطنين و هذا عكس اذا تم اقتنائها من الشمال أين تبلغ مبالغ جد مرتفعة.

ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى جملة من النتائج من بينها :

- **نتائج اختبار الفرضيات** : و تتمثل في مايلي:

✓ تنص الفرضية الأولى على أن التنمية المحلية تساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و المجتمع المحلي ، ومن خلال دراستنا اتضح لنا أن هناك مساهمة كبيرة للتنمية المحلية في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و المجتمع المحلي وبالتالي **نثبت صحة الفرضية الأولى**.

✓ تنص الفرضية الثانية على أن تجارة المقايضة تعمل على تفعيل التجارة الحدودية وتنمية المناطق الحدودية في الجزائر وبالتالي **نثبت صحة الفرضية الثانية**.

✓ تنص الفرضية الثالثة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الحدودية و التنمية المحلية ، ومن خلال دراستنا اتضح لنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الحدودية و التنمية المحلية عند المستوى$sig =0.05$. وبالتالي **نثبت صحة الفرضية الثالثة**.

- **النتائج النظرية** : و تتمثل في مايلي:

✓ تساهم تجارة الحدود في تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية و استقرارهم و ذلك بتوفير بعض السلع التي هم في حاجة اليها .

✓ أدت هذه التجارة الى اتساع نطاق التواصل و التكامل بين مختلف المجتمعات و دفع عجلة النمو الى الامام و تقوية الروابط بين دول الجوار.

✓ تعد تجارة الحدود من بين العوامل الهامة في تنمية المجالات الاقتصادية.

✓ ساهمت في فك العزلة عن المناطق الحدودية و ذلك بتوفير بعض المواد الضرورية.

- ✓ خلق مناصب شغل و حركية تجارية تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

- **النتائج الميدانية** : و تتمثل في مايلي:
  - ✓ تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع التجارة الحدودية مع دول الجوار .
  - ✓ تعمل المعابر الحدودية على تسهيل اجراءات التجارة الحدودية على السلع.
  - ✓ ساعدت التجارة الحدودية مع دول الجوار على تسويق منتوجنا وتحقيق أرباح
  - ✓ عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي من خلال استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة
  - ✓ تحقق االتنمية المحلية نتائج إيجابية من خلال وضع نموذج واضح قائم على الشفافية

- **الصعوبات و المعوقات** :

تواجه تجارة الحدود عدة صعوبات و عوائق نذكر منها :

- ✓ صعوبة تسويق المنتوج الجزائري الى الخارج .
- ✓ صعوبة التنقل في ظل المسالك الوعرة للطريق .
- ✓ ضعف الطاقات التخزينية و غرف التبريد ووسائل الشحن .
- ✓ عدم وجود مخابر مجهزة لفحص المنتجات مما يستدعي بقاء التاجر لمدة طويلة في الحدود.
- ✓ التكلفة العالية لكراء الشاحنات .
- ✓ تأثير الأوضاع الامنية في الدول المجاورة خاصة ليبيا .

- **التوصيات و الاقتراحات** : بناءا على ما توصلنا اليه من نتائج نقدم بعض التوصيات وهي كما يلي:
  - ✓ إيجاد آليات و ميكانزمات مع التنسيق مع الدول الجوارية تساعد في ضبط تجارة الحدود .
  - ✓ تطوير و تسهيل وسائل النقل كإنجاز خطوط للسكك الحديدية .
  - ✓ فتح فروع بنكية جزائرية في دول الجوار لتسهيل حركة الاموال .
  - ✓ مسايرة المقايضة حسب رغبات المستهلك.
  - ✓ انجاز مخازن و غرف تبريد و كذا مخابر لفحص المنتجات في المناطق الحدودية .
  - ✓ توسيع تجارة المقايضة لتشمل المنتجات الصناعية و فتح آفاق تجارية جديدة للشركات و الوحدات الانتاجية في الجنوب .
  - ✓ تسهيل اجراءات الانخراط في تجارة المقايضة للحد من ظاهرة التهريب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1. علي عبد الرزاق جيلي و آخرون، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003
2. سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996
3. رشيد احمد عبد اللطيف: أساليب التخطيط للتنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002،
4. موسى اللوزي، التنظيم و إجراءات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2002
5. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001

ثانيا : الرسائل و الأطروحات الجامعية

6. علية سماح، مساهمة مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، 2004/2003.
7. زموري زينب، مظاهر التريف المدن و أثرها على التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، 2005/2004
8. شاوش إخوان جهيدة، المجتمع المدني و التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر،2004/2003
9. لبعل آمال، آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع، تخصص تنمية ، جامعة محمد خيضر، 2004/2003
10. الحامدي عيدون، أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2015 .
11. ابراهيم محمد عبد الرحيم إدري، دور تجارة الحدود في التنمية الاقتصادية في السودان دراسة - حالة ولايات دارفور(2015-2003) بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ديسمبر 2015
12. حرم محمد بدوي محمد، أثر تجارة الحدود في التنمية الإقتصادية بولاية النيل الأزرق في الفترة- ، 2012/2002)رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015

ثالثا : الدوريات والمجلات

13. حرم محمد بدوي محمد، عبد العظين سليمان المهل، دور تجارة الحدود في التبادل التجار بين ولاية النيل الازرق- و اثيوبيا ، مجلة العلوم الاقتصادية ، الجزء 2 العدد 16 لسنة 2015 ، عمادة البحث العلمي ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا،
14. يوسفي محمد ، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ISNN :3911، العدد الرابع ، سبتمبر 2018

رابعا : المؤتمرات والملتقيات والندوات

1. رحايلية سيف الدين، بوداح عبد الجليل، الطاقة الشمسية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية :دراسة حالة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات - المؤتمر الدولى الأول :تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق . 2016/11/17
2. بوفاس الشريف ، بلايلية ربيع، الحدود الجزائرية بين التحديات التنموية و التهديدات الأمنية ، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولى الأول :تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق .2016/11/17
3. جريبي السبتي ، بوخدنة آمنة، أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات- المؤتمر الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية
4. شامية بن عباس ، هدي معيوف ، محددات تنمية و تطوير المناطق الحدودية، بعض التجارب الناجحة في دول العالم ،- ورقة بحثية مقدمة لفعاليات - المؤتمر الدولى الأول بعنوان : تنمية و تطوير المناطق الحدودية :واقع و آفاق

خامسا : النصوص القانونية

5. الجريدة الرسمية رقم 7 الصادر في 19 ديسمبر1994 .
6. الجريدة الرسمية رقم 12 الصادر في 16 أفريل1999 .
7. الجريدة الرسمية رقم 08 الصادر في 11 ديسمبر 2005.

سادسا : المواقع الالكترونية

8. *http://www.u.org/ar/development*
9. *http://www. furat-alwehda.gov.sy*
10. *http://www.drcouargla.dz/index.php/bilan-com-ext/deftroc*
11. *http://ar.aps.dz/regions/47333-2017-09-11-15-51-33*

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استمارة بحث

يسرنا ان نضع بين ايديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى تعرف على "**دور التجارة الحدودية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة المعرض الوطني للتجارة الحدودية بولاية الوادي** ، حيث يتم إجراء دراسة الميدانية في المعرض الوطني للتجارة الحدودية بولاية الوادي.

نأمل من سيادتكم التعاون والتكرم بالإجابة على العبارات التي يتضمنها هذا الاستبيان ،علما ان المعلومات التي سيتم ذكرها من طرفكم ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث .

اخيرا تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير وشكرا لتعاونكم .

من إعداد الطلبة:
الدكتورة:
شكيمة خليفة
شباح أيمن
بقاط عبد الجليل

تحت اشراف
د. ناجية صالحي

أولا: بيانات شخصية: يرجي وضع العلامة (×) في الخانة المناسبة

العمر							
أقل من 30 سنة	( )	من 30 إلى 40 سنة	( )	من 40 إلى 50 سنة	( )	أكثر من 50 سنة	( )
المستوى التعليمي							
دون شهادة	( )	ثانوي	( )	جامعي	( )	شهادة مهنية	( )
الخبرة المهنية							
أقل من 5 سنوات	( )	من 5 إلى 10 سنوات	( )	من 10 إلى 15 سنوات	( )	من 15 إلى 20 سنوات	( )	أكثر من 20 سنة	( )
المركز الوظيفي							
المسير المالي	( )	محاسب	( )	وظيفة أخرى اذكرها			( )

ثانيا: محاور الاستبيان: يرجي وضع العلامة (×) في الخانة المناسب

المحور الأول : التجارة الحدودية

الاختيارات / العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع التجارة الحدودية مع دول الجوار					
تعمل المعابر الحدودية على تسهيل اجراءات التجارة الحدودية على سعلتنا					
ساعدت التجارة الحدودية مع دول الجوار على تسويق منتوجنا وتحقيق أرباح					
تعمل مؤسستنا جاهدة على تسويق المنتج عبر المناطق الحدودية					
تعمل المؤسسة على تقديم المنتج كمنافس في أسواق الدول المجاورة					
تعمل المؤسسة على تطوير المنتج لمواكبة التطور					
تهتم مؤسستنا بالشكل الخارجي للمنتوج من أجل تحقيق ميزة تنافسية					
إمكانية تسويق بعض المنتجات لدول الجوار في مواسم الاستهلاك الزائد					
تدعم المعارض على تقديم منتوجنا وتسويقه بشكل أفضل					

المحور الثاني : التنمية المحلية

الاختيارات / العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	معارض	معارض بشدة
تهدف التنمية المحلية إلي زيادة الثروة الاقتصادية ودمج كل المؤسسات الإنتاجية المحلية في النشاط الاقتصادي					
تهدف التنمية المحلية إل تنمية المجتمع المحلي ومحاربة الفقر والتخلف الذي قد يضر بالمجتمع المحلي					
عندما نهتم بالتنمية المحلية لابد من الاهتمام بالمحيط البيئي من خلال استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة					
المشاركة بين الإدارة المحلية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من أجل إنجاح برامج وخطط التنمية المحلية					
تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لواجهة مختلف المتطلبات المتزايدة لأفراد المجتمع					
تعمل المؤسسات في زيادة الانتاج من أجل التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المحلية					
تسعى التنمية المحلية على ترقية النشاطات الاقتصادية المتوافقة مع طبيعة الأقاليم في كل ولاية					
إعداد مخططات تنمية اجتماعية واقتصادية متعددة السنوات للولاية والبلدية مع مراعاة ضرورة تثمين الإمكانات المحلية					
جعل التنمية المحلية قضية وطنية يشارك فيها كل المجتمع وليس الدولة والنخبة فقط					
تحقق االتنمية المحلية نتائج إيجابية من خلال وضع نموذج واضح قائم على الشفافية					